مركز الحبتور للأبحاث

عروبة مضيق هرمز

الاسم والأرض والإنسان

تحليل تاريخي لأصل التسمية والسيادة واستمرارية الوجود العربي على ضفتيه من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر

إعداد مركز الحبتور للأبحاث

يونيو ٢٠٢٦

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
المقدمة 4
1.1 المصادر ومنهج التأريخ 5
2. أصل تسمية "هرمز" 6
2.1 إشكالية التسمية 6
2.2 أقدم توثيق معروف للاسم: هارموزيا في رواية نيارخوس 7
2.3 الفرضية الأولى: الأصل الديني للتسمية (أهورا مزدا) 7
2.4 الفرضية الثانية: الأصل الجغرافي–البيئي (هور موج) 9
2.5 الفرضية الثالثة: الأصل الهلنستي (Hormos) 9
2.6 الترجيح: التقاء مساري التسمية 10
2.7 انتقال التسمية عبر المجال الجغرافي 11
3. العرب على ضفتي المضيق: من العصور القديمة إلى العصر الحاضر 11
3.1 الخليج بوصفه ممرًا رابطًا 11
3.2 الجذور العميقة للتبادل عبر الخليج 12
3.3 الأساس السابق للإسلام: هجرة الأزد 12
3.4 ولاية مزون الساسانية: إدارة بلا استيطان 12
3.5 شابور الثاني والبرهان العكسي على الغلبة الديموغرافية العربية 13
3.6 الفتوحات الإسلامية: انحسار النفوذ الفارسي 15
3.7 معركة ذات السلاسل في موضعها التاريخي الصحيح (633م) 16
3.8 الاسم والقائد: تصحيح مفهوم شائع 17
3.9 مملكة هرمز: سلالة عربية على الساحل الفارسي (1060–1622م) 17
3.10 الإمبراطورية البحرية وانهيارها: البرتغاليون والصفويون وسقوط هرمز عام 1622م 18
3.11 القواسم والإيجار العُماني: العرب يحكمون موانئ الساحل الإيراني 19
3.12 اقتصاد اللؤلؤ ومجتمع الضفتين 19
3.13 الخليج الشمالي: بنو كعب وإمارة المحمرة 20
3.14 شواهد حية: الهولة، والشحوح، واللغة الكمزارية 20
4. البعد المعاصر 22
4.1 الجزر الإماراتية المحتلة 22
4.2 دلالات على قراءة تاريخ الخليج 23
4.3 ملاحظة استراتيجية: التاريخ والأهمية المعاصرة للمضيق 24
4.4 الخاتمة: ماذا يكشف المضيق؟ 25
الملحق: التسلسل الزمني الموحَّد 25

الملخص التنفيذي

يُنظر إلى مضيق هرمز اليوم بوصفه أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ يعبره نحو خُمس تجارة النفط المنقولة بحرًا، إلى جانب حصة مماثلة تقريبًا من تجارة الغاز الطبيعي المسال. غير أن أهمية هذا المضيق لا تنبع من موقعه في منظومة الطاقة العالمية فحسب، بل تمتد إلى كونه أحد أكثر الفضاءات التاريخية إثارةً للجدل في الخليج العربي، حيث تتقاطع عنده قضايا الهوية والسيادة والشرعية التاريخية.

تنطلق هذه الدراسة من ثلاثة أسئلة مترابطة تشكل جوهر النقاشات التاريخية المرتبطة بالمضيق. يتمثل السؤال الأول في أصل تسمية "هرمز"، حيث تستعرض الدراسة الفرضيات الرئيسة المتعلقة باشتقاق الاسم، وتخضعها للتحليل والمقارنة، وصولًا إلى ترجيح تفسير يجمع بين الأصل الديني المرتبط بـ "أهورا مزدا" واستمرار التسمية من خلال إعادة تأويلها محليًا في البيئة العربية للمضيق. أما السؤال الثاني، فيتعلق بالبنية السكانية للمنطقة عبر الزمن؛ إذ تعيد الدراسة بناء التاريخ الديموغرافي للمضيق وسواحله استنادًا إلى الأدلة النصية والأثرية واللغوية، لتخلص إلى أن الحضور العربي شكّل القاعدة السكانية المستمرة على ضفتيه عبر التاريخ المدوّن، في حين ارتبط الحضور الفارسي، في معظم مراحله، بأدوار سياسية وإدارية وعسكرية تعاظمت أو انحسرت تبعًا لقوة الدولة المركزية. ويتناول السؤال الثالث موقع معركة ذات السلاسل في تاريخ المضيق، حيث تضعها الدراسة في سياقها الزمني الصحيح، وتفند الاعتقاد الشائع الذي يربط اسم المضيق بالقائد الساساني هرمز، مؤكدة أن التسمية أقدم من تلك الأحداث بعدة قرون.

وتخلص الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن مضيق هرمز لم يكن، في أي مرحلة ذات دلالة سكانية، حدًا فاصلًا بين عالم عربي وآخر فارسي، بل شكّل عبر آلاف السنين فضاءً بحريًا للتواصل والحركة والتبادل بين ضفتيه. وعلى الرغم من تعاقب قوى وإمبراطوريات فارسية مارست أشكالًا متفاوتة من النفوذ والسيطرة على أجزاء من المنطقة، فإن القاعدة السكانية المستقرة على جانبي المضيق ظلت عربية في جوهرها واستمراريتها التاريخية. ومن هذا المنطلق، تدعو الدراسة إلى التمييز بين التاريخ الديموغرافي للمنطقة وتاريخ السلطات التي تعاقبت على حكمها، بوصفه مفتاحًا أساسيًا لفهم تاريخ مضيق هرمز والخليج العربي على نحو أكثر دقة واتساقًا مع الأدلة المتاحة.

الشكل (١): خريطة مضيق هرمز وسواحله الإقليمية

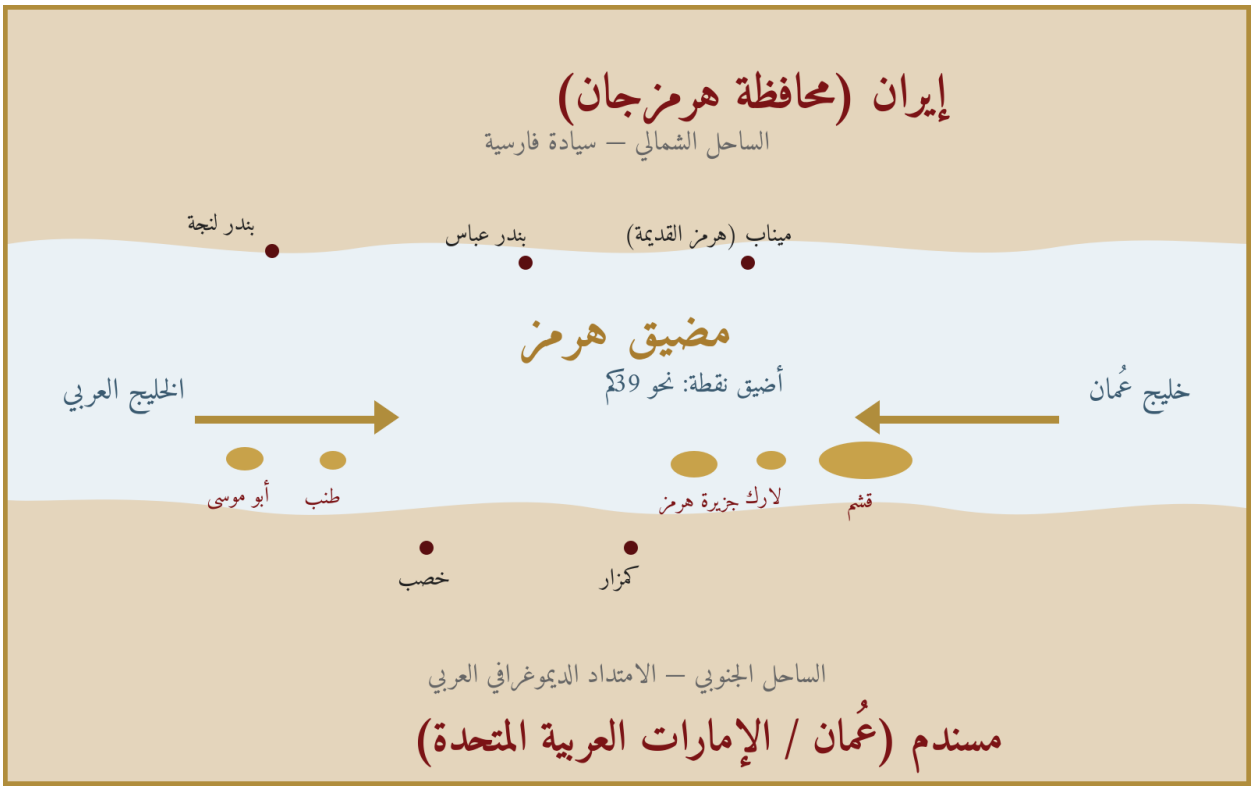

شهد الساحل الشمالي (الإيراني) فترات متعاقبة من السيادة الفارسية، في حين مثّل الساحل الجنوبي (شبه جزيرة مسندم) وسواحل الخليج العربي المجاورة امتدادًا ديموغرافيًا عربيًا متصلًا. كما تُظهر الخريطة الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التي لا تزال خاضعة للاحتلال منذ عام ١٩٧١.

المقدمة

كثيرًا ما وقع تاريخ الخليج العربي ضحية قراءة تستعير مفاهيم الحاضر لتفسير الماضي، فتُسقط على قرون طويلة من التحولات التاريخية تصورات لم تتبلور إلا في ظل الدولة القومية الحديثة. وبهذا المنظور، تُعامل الحدود السياسية والهويات القومية والسيادات الإقليمية كما لو أنها حقائق ثابتة حكمت المنطقة عبر تاريخها الممتد، رغم أن الخليج قبل العصر الحديث انتظم ضمن منظومة مختلفة جذريًا من العلاقات السياسية والاجتماعية وأنماط الولاء وممارسة السلطة. وفي إطار هذه القراءة، يُقدَّم المسطح المائي الفاصل بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية بوصفه حدًا يفصل بين عالمين متمايزين، عربي وفارسي، كما تُصوَّر المجتمعات التي استوطنت ضفتيه باعتبارها جماعات قومية منفصلة ومتقابلة. غير أن الأدلة التاريخية المتراكمة لا تسند هذا التصور على نحو مقنع، بل تكشف واقعًا أكثر تركيبًا وتشابكًا. فالمضيق والخليج لم يشكلا، في معظم مراحل التاريخ، حاجزًا يفصل بين السكان بقدر ما شكلا مجالًا للتواصل والتبادل والحركة المستمرة بين السواحل والموانئ والمجتمعات الواقعة على جانبيهما. ومن ثم، فإن فهم العلاقة بين العنصرين العربي والفارسي يقتضي الانتقال من منطق المواجهة بين جماعتين سكانيتين متقابلتين إلى قراءة تاريخية أوسع تميز بين المجتمع والسلطة؛ بين قاعدة سكانية حافظت على استمراريتها عبر الزمن، وسلطات إمبراطورية تعاقبت على المنطقة ومارست نفوذها بدرجات متفاوتة من القوة والحضور.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، صيغت وفق تسلسل زمني يتيح تتبع تطور القضايا محل البحث عبر مراحلها التاريخية المختلفة، ويضمن قراءة كل حدث في سياقه الخاص بعيدًا عن إسقاطات الحاضر أو التأويلات الاجتزائية. ويقوم منهج الدراسة على مبدأ أساسي يتمثل في إرجاع الاستنتاجات إلى مصادرها الأقرب زمنًا إلى الوقائع المدروسة كلما أتاح الدليل ذلك، مع إخضاع هذه المصادر للنقد التاريخي والمقارنة والتحقق المتقاطع. وتستند الدراسة، تحقيقًا لهذا الغرض، إلى مجموعة واسعة من المصادر الأولية التي تمتد من رواية أريانوس في كتابه "الإنديكا" (Indikê)، الحافظة لأخبار نيارخوس، إلى النقوش الساسانية والمدونات التاريخية العربية، وفي مقدمتها أعمال الطبري، مرورًا بشهادات الرحالة مثل ابن بطوطة وماركو بولو، وانتهاءً بالسجلات البرتغالية التي جمعها وحررها بيدرو تيكسيرا. كما تستفيد من الأدبيات الأكاديمية المحكمة التي أعادت فحص هذه المصادر وتحليلها في ضوء المناهج البحثية الحديثة، بما يسمح بقراءة أكثر توازنًا وترابطًا للأدلة المتاحة. وانطلاقًا من هذا الالتزام المنهجي، تقتصر الدراسة على المراجع الأكاديمية المتخصصة والمصادر المحكمة، وتتجنب الاعتماد على الكتابات العامة أو المؤلفات غير المتخصصة. وفي هذا الإطار، تشكل "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica)، إلى جانب الدراسات الأكاديمية المرجعية في تاريخ الخليج وعُمان وجنوب إيران، الأساس العلمي الذي تستند إليه عملية التحليل وترجيح الاستنتاجات.

وقبل الانتقال إلى مناقشة هذه القضايا، تقتضي الأمانة العلمية تسجيل ثلاث ملاحظات منهجية تحدد نطاق الاستنتاجات التي تتوصل إليها هذه الدراسة وحدودها. أولًا، إن البحث في أصول الأسماء الجغرافية في منطقة شهدت تداخلات لغوية وثقافية متعاقبة على مدى قرون طويلة نادرًا ما يفضي إلى يقين مطلق. ولذلك لا تسعى هذه الدراسة إلى الجزم بأصل وحيد ونهائي لتسمية "هرمز"، بقدر ما تهدف إلى ترجيح التفسير الأكثر اتساقًا مع مجمل الأدلة النصية واللغوية والتاريخية المتاحة. ثانيًا، تستند الاستنتاجات المتعلقة بالتركيبة السكانية في العصور القديمة إلى قراءة مركبة تجمع بين الشهادات النصية والمعطيات الأثرية المتوافرة. وإذ تظل بعض جوانب السجل الأثري غير مكتملة بطبيعتها، فإن الدراسة تتعامل مع هذه الاستنتاجات في حدود ما تسمح به الأدلة الراهنة، ومن دون تجاوز ما يمكن إثباته تاريخيًا بدرجة معقولة من الثقة. ثالثًا، تتناول الدراسة مسألة السيادة التاريخية بوصفها موضوعًا للتحليل التاريخي القائم على فحص الأدلة وموازنتها وترجيحها، لا بوصفها حكمًا قانونيًا أو موقفًا حقوقيًا. ومن ثم، فإنها تنحصر في بيان ما يمكن أن تقوله المصادر التاريخية بشأن الماضي، ولا تسعى إلى الفصل في القضايا القانونية أو السياسية المعاصرة التي تظل بطبيعتها خارج نطاق هذا البحث.

١.١. المصادر ومنهج التأريخ

تختلف طبيعة الأدلة المتاحة لتاريخ مضيق هرمز باختلاف الحقب التاريخية، ولذلك تتعامل هذه الدراسة مع مصادرها وفق خصوصية كل مرحلة وما توفره من شواهد نصية وأثرية. ففيما يتعلق بالعصور الكلاسيكية، تمثل رواية أريانوس في كتابه "الإنديكا" (Indikê)، التي حفظت شهادة نيارخوس المباشرة، أحد أهم المصادر الأولية لفهم أقدم الإشارات الموثقة إلى المنطقة. وتقرأ الدراسة هذه الرواية في ضوء المعالجات العلمية الواردة في "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica)، ولا سيما المداخل المتعلقة بهرمز، والعلاقة بين الدولة الساسانية وشبه الجزيرة العربية، وشعوب إيران قبل الإسلام، وهي مراجع تعكس الاتجاهات البحثية المعتمدة في هذا الحقل. أما بالنسبة إلى العصر الساساني، فتعتمد الدراسة على أعمال تورج دريايي المتعلقة بجغرافية أواخر العصور القديمة، إلى جانب الدراسات الأثرية

التي قدمها كل من ديريك كينيت ودي. تي. بوتس، والتي أسهمت في إعادة فحص عدد من الافتراضات التقليدية المرتبطة بطبيعة الحضور الفارسي ومدى انتشاره على الساحل العربي.

أما فيما يتعلق بمملكة هرمز في العصور الوسطى، فتظل أعمال جان أوبان المرجع التأسيسي الأبرز لدراسة نشأة المملكة وتطورها، وتكتمل صورتها بما توفره المصادر البرتغالية المبكرة، ولا سيما المدونة التي جمعها وحررها بيدرو تيكسيرا. أما بالنسبة إلى الخليج العربي في العصرين الحديث المبكر والحديث، فتعتمد الدراسة على أعمال ويليم فلور، التي تمثل من أكثر الدراسات الأرشيفية شمولًا وتفصيلًا في تاريخ المنطقة. وفي الجانب اللغوي، تستند الدراسة إلى البحوث الميدانية التي أجراها إريك أنونبي وكريستينا فان دير فال أنونبي حول اللغة الكمزارية، بوصفها إحدى أهم الشواهد الحية على التفاعلات التاريخية بين ضفتي المضيق. وانطلاقًا من هذا المنهج، لا تعتمد الدراسة على الموسوعات العامة أو المصادر المفتوحة غير المتخصصة، بل تقتصر على الأدبيات الأكاديمية المحكمة والمراجع المتخصصة التي تشكل الأساس العلمي للتحليل الوارد فيها.

وتكتسب هذه القاعدة المصدرية أهمية خاصة بالنظر إلى الأطروحة التي تناقشها الدراسة. فالاستنتاج القائل إن الحضور العربي في المنطقة اتخذ طابعًا سكانيًا متواصلًا، في حين ارتبط الحضور الفارسي في معظمه بأدوار إدارية وعسكرية متغيرة، لا يرد هنا باعتباره موقفًا مسبقًا أو طرحًا سجاليًا، بل بوصفه النتيجة التي تتقاطع عندها الأدلة الواردة في المصادر نفسها. فالمعطيات الأثرية التي عرضها ديريك كينيت بشأن أنماط الاستيطان خلال العصر الساساني، وتحليل تورج دريابي لولاية مزون باعتبارها موقعًا إمبراطوريًا ارتبط بالتجارة والملاحة أكثر من ارتباطه بالاستيطان، وتوثيق ويليم فلور لإدارة القبائل العربية للموانئ الواقعة على الساحل الإيراني، فضلًا عن دراسة أنونبي للغة الكمزارية بوصفها لغة مختلطة بالمعنى اللساني الدقيق، كلها شواهد مستقلة تتلاقى عند النتيجة نفسها.

٢. "أصل تسمية "هرمز

١.٢. إشكالية التسمية

ظل أصل اسم "هرمز"، الذي ورد في المصادر التاريخية بصيغ متعددة مثل Hormoz وOrmus وOrmuz، وفي أقدم النصوص اليونانية بصيغة Harmozeia، موضع نقاش بين اللغويين والمؤرخين لأكثر من قرن. وتعود صعوبة الحسم في هذه المسألة إلى أن أسماء الأماكن كثيرًا ما تختزن طبقات متراكمة من التطورات اللغوية والتحولات الدينية والتكيفات المحلية التي تتداخل آثارها عبر الزمن، ويُعد اسم هرمز من أبرز الأمثلة على هذه الظاهر.

ومع ذلك، لا يختلف الباحثون حول أمرين أساسيين: قِدم التسمية من جهة، والطابع المتحرك لمسارها الجغرافي من جهة أخرى. فقد ارتبط الاسم في البداية بإقليم وميناء على البر الرئيس، ثم انتقل إلى جزيرة بحرية مجاورة، قبل أن يستقر لاحقًا بوصفه اسمًا للممر المائي نفسه. ومن ثم، فإن أي تفسير متكامل لأصل التسمية ينبغي أن يفسر في الوقت ذاته جذرها الاشتقاقي والمسار الجغرافي الذي انتقلت عبره. وفي هذا السياق، تشير "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica) إلى أن مستوطنة هارموزيا (Harmozeia) "لا بد أنها كانت قائمة بحلول أواخر العصر الأخميني"، وهو ما يقوض الأساس الذي استندت إليه الفرضية القديمة القائلة إن نيارخوس هو من أنشأها.

وتبرز في الأدبيات المتخصصة ثلاث فرضيات رئيسية لتفسير أصل الاسم. تنطلق الأولى من أصل ديني، وترى أن التسمية مشتقة من "أهورا مزدا"، الإله الأعلى في الديانة الزرادشتية. أما الثانية فتقدم تفسيرًا جغرافيًا–بيئيًا يفترض أن الاسم نشأ محليًا من التعبير الدارج "هور موج" (Hur-Mogh)، بمعنى "ممر النخيل" أو "مجرى النخيل". في المقابل، تربط الفرضية الثالثة أصل التسمية بالكلمة اليونانية hormos التي تحمل معنى "الخور" أو "المرسى الآمن". وتناقش الدراسة هذه الفرضيات الثلاث على التوالي، قبل أن تقدم قراءة تركيبية تستند إلى مجمل الأدلة اللغوية والتاريخية والجغرافية المتاحة.

٢.٢. أقدم توثيق معروف للاسم :هارموزيا في رواية نيارخوس

تنطلق مناقشة أصل التسمية من واقعة تاريخية تمثل نقطة الارتكاز الأساسية في هذا الجدل. ففي عام ٣٢٥ قبل الميلاد، قاد نيارخوس، قائد أسطول الإسكندر الأكبر، رحلة العودة البحرية من وادي السند بمحاذاة السواحل الشمالية للخليج حتى بلغ مصب النهر الذي عُرف لدى اليونانيين باسم "أناميس" (Anamis)، وهو نهر ميناب الحالي. وهناك صادف إقليمًا خصبًا كان سكانه يعرفونه بالفعل باسم "هارموزيا" (Harmozeia). وقد حفظ أريانوس هذه الرواية في كتابه "الإنديكا" (Indikê)، مستندًا إلى تقرير نيارخوس الأصلي المفقود، حيث وصف المنطقة بأنها أرض خصبة ووافرة الموارد تنتج مختلف المحاصيل الزراعية باستثناء الزيتون.

وتنبع أهمية هذه الشهادة من أن نيارخوس لم ينسب الاسم إلى اليونانيين ولم يقدم تسمية جديدة للمكان، بل سجل اسمًا كان متداولًا بين السكان المحليين، بعد أن صاغه وفق القواعد المألوفة للأسماء الجغرافية في اليونانية بإضافة اللاحقة "-eia". وتدعم المصادر الجغرافية الكلاسيكية اللاحقة هذه الرواية على نحو متسق؛ إذ أشار بطليموس في القرن الثاني الميلادي إلى المستوطنة باسم "هارموزا" (Harmouza)، وإلى الرأس الساحلي المجاور باسم "رأس هارموزون" (Harmozon Promontory). كما وردت الإشارة إلى هذا الرأس لدى إراتوستينس، عبر سترابون، ثم لدى أميانوس مارسيليانوس، في حين سجل بليني ومِيلا النهر ذاته بصيغتي "أنانيس" (Ananis) و"سانديس" (Sandis). وتقود هذه الشواهد مجتمعة إلى نتيجة واضحة: فقد كانت التسمية راسخة في الاستعمال المحلي منذ العصر الأخميني، أي قبل نحو ألف عام من الأحداث التي تربط بعض الروايات المتأخرة الاسم بها، وقبل عدة قرون من قيام الدولة الساسانية التي تستند إليها بعض فرضيات تفسير أصل التسمية.

الجدول (١): أقدم الشواهد الكلاسيكية الواردة بشأن اسم هرمز والمعالم الجغرافية المرتبطة به.

المؤلف / المصدر	صيغة الاسم	التاريخ	المعلم الجغرافي المشار إليه
نيارخوس، عبر أريانوس	هارموزيا (Harmozeia)	٣٢٥ ق. م	إقليم ساحلي خصب
إراتوستينس، عبر سترابون	هارموزون (Harmozon)	القرن الثالث ق. م	رأس ساحلي
بليني الأكبر	أنانيس (Ananis)	نحو ٧٧ م	نهر (صيغة بديلة للاسم)
كلوديوس بطليموس	هارموزا، مدينة (Harmouza polis)	نحو ١٥٠م	مستوطنة حضرية
أميانوس مارسيليانوس	هارموزون (Harmozon)	القرن الرابع الميلادي	رأس أو نتوء ساحلي

٢.٣. الفرضية الأولى :الأصل الديني للتسمية)أهورا مزدا(

تحظى الفرضية التي تربط اسم هرمز بـ "أهورا مزدا"، الإله الأعلى في الديانة الزرادشتية، بأوسع قبول في الأدبيات الأكاديمية المتخصصة. وتنطلق هذه الفرضية من أن الاسم يمثل تطورًا لغويًا متدرجًا لاسم هذا الإله، وهو ما تسنده مجموعة متماسكة من الشواهد اللغوية والتاريخية.

وتعرض "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica) المسار الصوتي الموثق لهذا التطور؛ إذ تحول الاسم الأقدم "أهورا مزدا" (Ahura Mazdā) إلى الصيغة الفارسية القديمة "أورامازدا" (Auramazdā) الواردة في النقوش الأخمينية، ثم انكمش في الفارسية الوسطى إلى "أُهرمزد" (Ōhrmazd)، قبل أن يستقر في الفارسية الحديثة بصيغته المعروفة "هرمز" (Hormoz). وتجد هذه السلسلة اللغوية ما يدعمها في طيف واسع من المصادر التاريخية، بما في ذلك النصوص الزرادشتية، والعملات الساسانية، والنقوش التذكارية، وفي مقدمتها نقش شابور الأول في كعبة زرادشت.

وتزداد قوة هذه الفرضية عند النظر إلى السياق التاريخي والثقافي الأوسع. فقد حمل خمسة من ملوك الدولة الساسانية اسم "هرمز"، من هرمز الأول إلى هرمز الخامس، وهو الاسم نفسه المرتبط بالإله الأعلى في العقيدة الزرادشتية. كما حمل اليوم الأول من كل شهر في التقويم الزرادشتي اسم "هرمز" تكريمًا للإله الخالق. وتبرز في هذا السياق أيضًا تسمية "موجستان" (Mughistan)، التي أُطلقت على الإقليم القاري المرتبط بهرمز؛ إذ تدل لفظة "موج" (mugh) في الفارسية الكلاسيكية على الكاهن الزرادشتي أو المجوسي، الأمر الذي يجعل التسمية قابلة للتفسير بمعنى "أرض الزرادشتيين". وإذا صح هذا الارتباط الدلالي، فإنه يضيف قرينة سياقية أخرى إلى مجموعة القرائن التي تربط المنطقة بالموروث الديني الزرادشتي، وتدعم احتمال أن تكون المدينة الرئيسة قد استمدت اسمها من الإله الأعلى في تلك الديانة.

وتجد هذه القراءة ما يدعمها في مصادر مستقلة تعكس الحضور الزرادشتي الذي عرفته المنطقة خلال أواخر العصور القديمة. فوفقًا للتقليد البارسي المحفوظ في "قصة سنجان" (Qissa-i Sanjan)، شكّل البر الرئيس لهرمز القديمة ملاذًا ومحطة عبور للجماعات الزرادشتية قبل هجرتها بحرًا إلى كجرات خلال القرون الإسلامية الأولى، وهي الجماعات التي انحدرت منها لاحقًا الطائفة البارسية المعاصرة في الهند. ولم يقتصر حضور هذا الإرث الديني على محيط هرمز وحده، بل امتد على طول الشبكات التجارية البحرية التي ربطت الخليج العربي بالمحيط الهندي. فقد ظهر اسم "هرمزد" (Hormizd) بين المسيحيين السريان في العالم الساساني، ولا يزال محفوظًا حتى اليوم بصيغة "هورميس" (Hormis) بين بعض أبناء الأجيال الأقدم من المسيحيين السوريين على ساحل مالابار في الهند، بما يمثل أثرًا لغويًا متبقيًا للروابط التاريخية التي نسجتها التجارة والملاحة بين الخليج والمحيط الهندي. وعند جمع هذه الشواهد في إطار واحد، من اسم اليوم الأول في التقويم الزرادشتي، والأسماء الملكية الساسانية، وتسمية "موجستان"، والحضور الزرادشتي الموثق في المنطقة، وصولًا إلى الامتدادات اللغوية المرتبطة بالاسم خارج الخليج، تبدو فرضية اشتقاق "هرمز" من "أهورا مزدا" أكثر الفرضيات الثلاث استنادًا إلى الأدلة وأكثرها اتساقًا مع المعطيات التاريخية واللغوية المتاحة.

الشكل (٢): مسارات تطور اسم هرمز. يوضح المسار العلوي الأصل الديني الذي انحدرت منه التسمية عبر تحولات لغوية متعاقبة

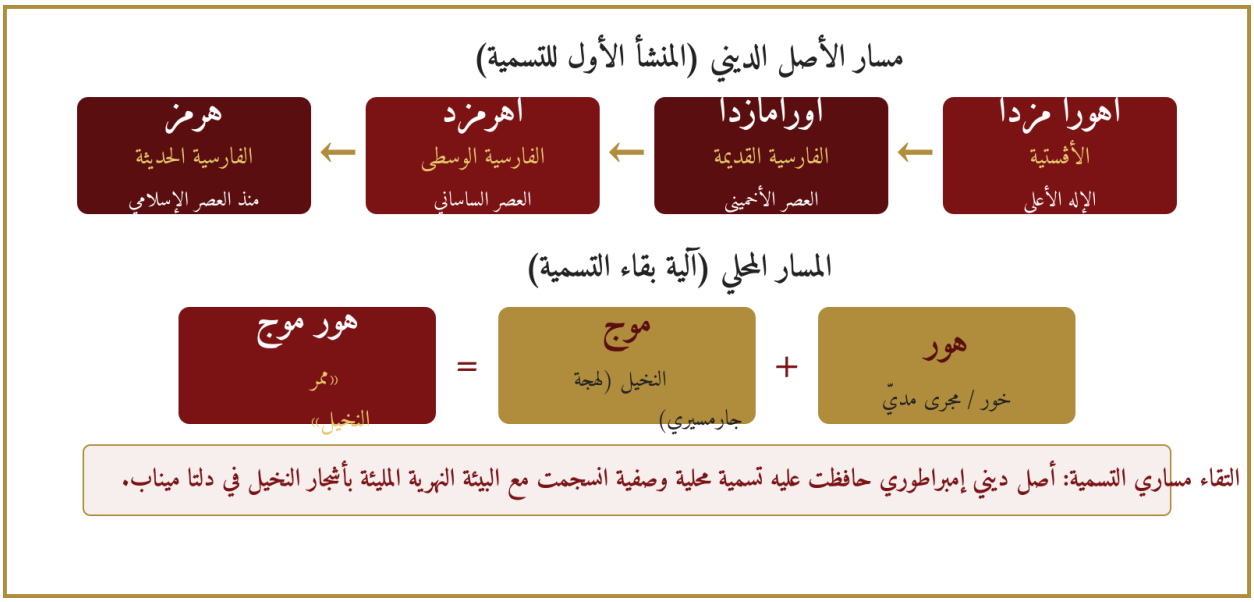

بينما يوضح المسار السفلي الكيفية التي أسهم بها التعبير المحلي "هور موج" في بقاء الاسم واستمراره رغم ما طرأ عليه من تغيرات صوتية وتحولات دينية عبر الزمن.

٢.٤. الفرضية الثانية :الأصل الجغرافي–البيئي)هور موج(

تنطلق الفرضية الثانية من البيئة المحلية ولهجات الساحل الجنوبي لإيران، وترى أن اسم "هرمز" نشأ من التعبير الوصفي "هور موج" (Hur-Mogh). فلفظة "هور" (hur)، التي ترد كذلك بصيغتي "خور" (khur) و"khor"، تدل على خور أو مصب مدي أو مجرى مائي صالح للملاحة، في حين تعني كلمة "موج" (mogh) النخيل في بعض لهجات جارمسيري المتداولة في هرمزجان. وعلى هذا الأساس يصبح معنى الاسم "ممر النخيل" أو "الممر المحاط ببساتين النخيل". وتستمد هذه الفرضية قدرًا من قوتها من توافقها مع الخصائص الجغرافية للموقع. فقد أشار الجغرافيون في العصور الوسطى إلى أن هرمز القديمة لم تقم على ساحل البحر المفتوح، بل على ضفاف خور ملاحي متصل بنهر ميناب. كما تذكر "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica) أن بقايا الميناء القديم ما تزال تقع على امتداد هذا الخور نفسه، الذي غطته الترسبات في مراحل لاحقة، على مسافة تقارب عشرة كيلومترات إلى الجنوب الغربي من ميناب.

ولا تقتصر مرتكزات هذه الفرضية على الجانب اللغوي، بل تمتد إلى البيئة الطبيعية التي ارتبط بها الاسم. فقد شكلت كارمانيا، وهو الاسم الكلاسيكي للإقليم المجاور للمضيق، جزءًا من نطاق زراعة النخيل الذي وصفه سترابون وأريانوس بأنه يمتد من بابل عبر بلاد فارس، كما توثق "الموسوعة الإيرانية" الانتشار الكثيف لبساتين النخيل على طول هذا الساحل خلال فترات تاريخية متعاقبة. ويكتسب النقاش بعدًا إضافيًا عند النظر إلى اسم "موغستان". ففي لهجات جارمسيري المحلية يمكن أن تحمل كلمة "موج" (mogh) معنيين مختلفين: النخيل من جهة، والمجوس أو الكهنة الزرادشتيين من جهة أخرى. ومن ثم، يظل اسم الإقليم قابلًا للتفسير بوصفه "منطقة النخيل" بالقدر نفسه الذي يسمح بتفسيره على أنه "أرض المجوس". وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة لأن "الموسوعة البريطانية" (Encyclopædia Britannica) في طبعتها الصادرة عام ١٩١١، والتي تعكس اتجاهًا مبكرًا في الأدبيات العلمية، تبنت هذا الاشتقاق وربطت الاسم بكلمة khurma الدالة على التمر.

وبذلك تقدم هذه الفرضية تفسيرًا ينسجم بدرجة ملحوظة مع البيئة الطبيعية واللغوية التي ارتبطت بالموقع، وإن كانت قوة هذا التفسير تظل معتمدة أساسًا على القرائن الجغرافية واللهجية أكثر من اعتمادها على سلسلة اشتقاقية موثقة كالتي تستند إليها فرضية "أهورا مزدا".

٢.٥.الفرضية الثالثة :الأصل الهلنستي (Hormos)

تربط فرضية ثالثة أصل الاسم بالكلمة اليونانية hormos، التي تحمل معنى "الخور" أو "المرسى الآمن". وتنطلق هذه القراءة من ملاحظة أن الوصف ينسجم مع طبيعة المرافئ التي كان نيارخوس يبحث عنها لأسطوله خلال رحلة العودة من وادي السند، كما تستند إلى شيوع استخدام هذه المفردة في تسمية الموانئ خلال العصر الهلنستي. ومن أشهر الأمثلة على ذلك ميناء "ميوس هورموس" (Myos Hormos) على ساحل البحر الأحمر في مصر، فضلًا عن الحضور اليوناني الملحوظ في منطقة الخليج خلال الفترة التي أعقبت فتوحات الإسكندر الأكبر.

غير أن هذه الفرضية لم تحظ بقبول يُذكر في الأدبيات الأكاديمية المتخصصة، التي تنظر إليها بوصفها حالة من التشابه اللفظي أكثر من كونها تفسيرًا اشتقاقيًا مدعومًا بالأدلة. كما أنها تصطدم بالشهادة التاريخية الأقدم المتاحة؛ فأريانوس، نقلًا عن نيارخوس، يذكر أن اسم "هارموزيا" كان متداولًا بالفعل عند وصول الأسطول إلى المنطقة. وتؤكد "الموسوعة الإيرانية" (Encyclopædia Iranica) المعنى نفسه حين تشير صراحةً إلى أنه "لا يوجد ما يدل على أن المستوطنة نفسها أُنشئت لأول مرة على يد نيارخوس".

وعلى هذا الأساس، يبدو أن اليونانيين لم يبتكروا الاسم ولم يطلقوه على الموضع، بل سجلوا تسمية محلية كانت قائمة بالفعل وأعادوا صوغها بما يتوافق مع أنماط التسمية المألوفة في لغتهم. أما التشابه بين "هارموزيا" وhormos، فرغم ما قد يوحي به من تقارب دلالي، فإنه لا يكفي لإثبات علاقة اشتقاقية بين اللفظين، ولا يقدم تفسيرًا مقنعًا لأصل التسمية. ولهذا السبب، تُعد هذه الفرضية أضعف الفرضيات الثلاث المطروحة؛ إذ تفتقر إلى سلسلة تطور لغوي موثقة، ولا تسندها شواهد تاريخية مستقلة، كما لا تفسر وجود الاسم في الاستعمال المحلي قبل وصول اليونانيين إلى المنطقة.

٢.٦. الترجيح :التقاء مساري التسمية

في ضوء الأدلة اللغوية والتاريخية المتاحة، يتبين أن الفرضيات الثلاث لا تتمتع بالقوة التفسيرية نفسها، كما أن الفرضيتين الأكثر ترجيحًا لا تبدوان متعارضتين بالضرورة. فمن منظور اللسانيات التاريخية، تظل فرضية الاشتقاق من "أهورا مزدا" الأقوى من حيث الأصل؛ إذ تستند إلى جذر موثق يسبق التحولات الصوتية التي أفضت إلى الصيغة الحديثة للاسم، كما تنسجم مع تقليد راسخ في العالم الإيراني تمثل في اشتقاق الأسماء من الرموز والمرجعيات الدينية، فضلًا عن الارتباط الوثيق بين المنطقة والموروث الزرادشتي خلال فترات طويلة من تاريخها. أما الفرضية الهلنستية التي تربط الاسم بالكلمة اليونانيةhormos، فتبدو أقرب إلى تفسير قائم على التشابه اللفظي منها إلى اشتقاق تاريخي يمكن تتبع مراحله وإثباتها.

وعلى هذا الأساس، تبدو القراءة الأكثر اتساقًا مع مجمل الأدلة تلك التي تنظر إلى الفرضيتين الأولى والثانية بوصفهما مرحلتين متعاقبتين في تاريخ الاسم لا تفسيرين متنافسين له. فالمستوطنة الأصلية على البر الرئيس حملت، على الأرجح، اسمًا منحدرًا من "أهورا مزدا"، وهو الاسم الذي سجله اليونانيون بصيغة "هارموزيا" (Harmozeia) عند وصول نيارخوس إلى المنطقة عام ٣٢٥ قبل الميلاد.

ومع تعاقب القرون وما صاحبها من تحولات صوتية ولغوية، ثم تراجع الدلالة الدينية الأصلية للاسم بعد الفتوحات الإسلامية، أعادت المجتمعات المحلية تفسير التسمية الموروثة من خلال التعبير الشائع "هور موج" (Hur-Mogh)، الذي كان يصف بدقة البيئة النهرية المحاطة ببساتين النخيل في المنطقة. وبهذا المعنى، يفسر "أهورا مزدا" منشأ الاسم، بينما يفسر "هور موج" استمراره وقدرته على البقاء في التداول المحلي بعد انحسار معناه الديني الأصلي. فالأول يوضح نقطة البداية، والثاني يفسر آلية الاستمرار. ومن ثم، تبدو الفرضيتان متكاملتين أكثر من كونهما متعارضتين؛ إذ تفسر كل منهما جانبًا مختلفًا من السيرة التاريخية الطويلة للاسم.

الشكل (٣): الانتقال الجغرافي للتسمية عبر ما يقرب من ألفي عام، من إقليم يعود إلى العصر الأخميني إلى الممر المائي المعروف اليوم باسم مضيق هرمز.

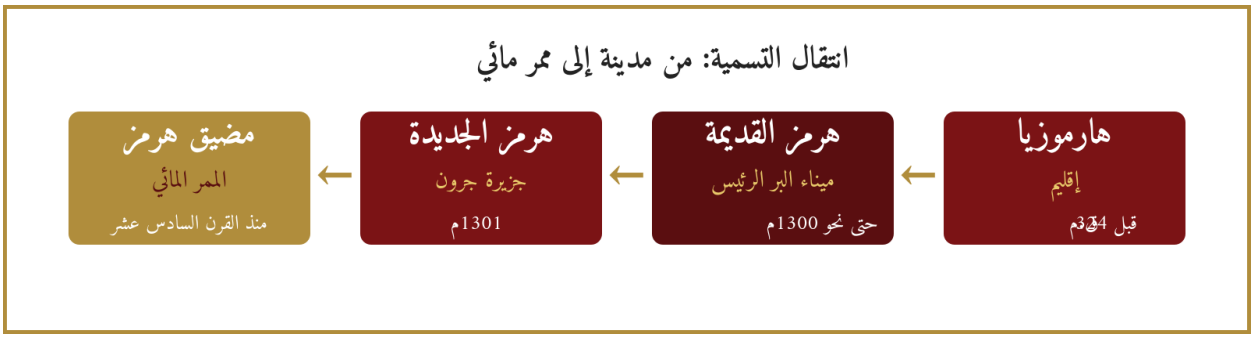

٢.٧. انتقال التسمية عبر المجال الجغرافي

يمكن تتبّع انتقال اسم هرمز من اليابسة إلى البحر بدرجة كبيرة من التفصيل. فقد ازدهرت هرمز القديمة، الواقعة على البر الرئيس بالقرب من ميناب، خلال القرون الإسلامية الأولى بوصفها المنفذ التجاري الرئيس للأقاليم الداخلية في كرمان وسجستان. ومنذ نحو عام ١٠٦٠م، أصبحت مقرًا لسلالة حاكمة عربية تعود أصولها إلى عُمان، وقد حفظت أخبارها "سيرة الملك توران شاه" التي نقلها الرحالة البرتغالي بيدرو تيكسيرا.

وفي نحو عام ١٣٠٠م، وفي ظل الغارات المغولية المتواصلة التي شنتها قوات الجغتاي، أقدم الحاكم بهاء الدين عيّاض على نقل سكان المدينة بأكملهم إلى جزيرة جرون الواقعة قبالة الساحل، وهي الجزيرة التي عُرفت لدى اليونانيين باسم "أورغانا" (Organa)، بعد أن اشتراها من حكام فارس. وحملت الجزيرة اسم المدينة القارية التي هُجرت، لتُعرف منذ ذلك الحين باسم "هرمز الجديدة". ومع انتقال مركز الدولة والتجارة إليها، انتقل الاسم بدوره تدريجيًا إلى المضيق الذي كانت تهيمن عليه، حتى استقر، بحلول القرن السادس عشر ومع ظهور الخرائط الأوروبية، بوصفه الاسم المتداول للممر المائي نفسه.

الجدول (٢): الانتقال الجغرافي لاسم هرمز، من مدينة إلى ممر مائي.

الحقبة	الكيان الذي حمل الاسم	السياق
قبل ٣٢٤ ق. م	هارموزيا (الإقليم)	إقليم ساحلي خصب عند مصب نهر أناميس (ميناب)
القرنان العاشر إلى الثالث عشر الميلاديان	هرمز القديمة (نباند/ميناب)	ميناء مزدهر على البر الرئيس يربط بين الهند وبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية
١٣٠١م	هرمز الجديدة (جزيرة جرون)	انتقال مقر العاصمة إلى الجزيرة هربًا من الغارات المغولية
منذ القرن السادس عشر الميلادي	مضيق هرمز	ممر مائي استمد اسمه من الجزيرة التي احتكرت حركة الملاحة والتجارة عبره

٣. العرب على ضفتي المضيق :من العصور القديمة إلى العصر الحاضر

٣.١. الخليج بوصفه ممرًا رابطًا

ترسخت في التصورات الحديثة صورة الخليج العربي بوصفه خطًا فاصلًا بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية. غير أن التاريخ يقدم صورة مختلفة إلى حد بعيد؛ فطوال آلاف السنين، عمل الخليج بوصفه فضاءً بحريًا رابطًا لا حاجزًا فاصلًا، وانتقلت عبره الجماعات البشرية والسلع وشبكات المصاهرة والتحالفات السياسية على نحو مستمر. ولم تكن البنية السكانية على ضفتي الخليج يومًا معزولة إحداهما عن الأخرى. ويكمن المفتاح التفسيري لهذا التاريخ في التمييز بين نمطين مختلفين جوهريًا من الحضور في المنطقة. فقد اتخذ الحضور العربي طابعًا سكانيًا ومجتمعيًا، تمثل في قاعدة بشرية راسخة من القبائل البحرية وغواصي اللؤلؤ ومزارعي النخيل. أما الحضور الفارسي، حيثما وُجد، فاتخذ في المقام الأول طابعًا إداريًا وعسكريًا، تجسد في سلطة إمبراطورية فُرضت من الأعلى، كانت تشتد بقدر قوة المركز السياسي وتضعف أو تغيب بضعفه.

٣.٢. الجذور العميقة للتبادل عبر الخليج

قبل ظهور أي كيان سياسي فارسي أو عربي في المصادر المدونة، كان المضيق يؤدي بالفعل دور شريان حيوي للتبادل بين الأقاليم المحيطة به. وتُظهر الشواهد الأثرية العائدة إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد أنه شكّل أحد المحاور الرئيسة لشبكات التجارة في العصر البرونزي التي ربطت بلاد الرافدين بوادي السند. وتشير النصوص المسمارية إلى ثلاثة شركاء تجاريين كانت تُبلغهم الملاحة البحرية: دلمون (البحرين والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية)، ومجان (عُمان ومنطقة الخليج الأدنى)، وميلوخا (وادي السند). وكان النحاس المستخرج من مجان، والمنقول عبر هذا الممر البحري، يمد الصناعات المعدنية في سومر بإحدى أهم موادها الأولية.[1] ولا تقتصر أهمية هذا الامتداد التاريخي على كونه خلفية زمنية بعيدة. فهو يُظهر أن الجغرافيا البشرية للمضيق، القائمة على ساحل عربي مأهول ومنتج يرتبط عبر البحر بشبكات التبادل مع

[1] On Dilmun, Magan, and the Bronze Age copper trade, see D. T. Potts, The Arabian Gulf in Antiquity, vol. I (Oxford, 1990), and the syntheses in Potter (ed.), The Persian Gulf in History.

المناطق الواقعة إلى الشمال والشرق، كانت راسخة قبل نحو ألفي عام من قيام ولاية مزون الساسانية. كما يبيّن أن الإدارات الإمبراطورية اللاحقة لم تُنشئ هذا النمط من الاستقرار والتبادل، بل لحقت به في مرحلة متأخرة من تطوره.

٣.٣. الأساس السابق للإسلام :هجرة الأزد

تعود الجذور الديموغرافية للحضور العربي على الساحل الجنوبي لمضيق هرمز إلى مرحلة مبكرة من التاريخ السابق للإسلام. فبعد التدهور الذي أصاب نظم الري في جنوب الجزيرة العربية، في الحدث الذي ارتبط في الذاكرة العربية بانهيار سد مأرب، ارتحلت قبائل الأزد بقيادة مالك بن فهم شمالًا خلال أواخر القرن الأول الميلادي أو مطلع القرن الثاني الميلادي، واستقرت في عُمان، في مرتفعاتها ومناطقها الداخلية. ولم يكن هذا الوجود مجرد حركة استيطان عابرة، بل تحول إلى واقع سكاني راسخ فرض نفسه على الترتيبات السياسية اللاحقة. فبدلًا من محاولة إخضاع مجتمع قبلي متجذر أو استبداله، انتهجت الإدارة الساسانية سياسة تقوم على الاستيعاب والتكيّف؛ إذ منحت زعيم اتحاد الأزد لقب "الجُلندى"، وأوكلت إليه إدارة المناطق الداخلية وجباية الضرائب، في حين احتفظت بسيطرتها المباشرة على الموانئ الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية والتجارية.

وتنسجم الأدبيات المتخصصة في تاريخ عُمان خلال أواخر العصور القديمة مع هذه الصورة العامة. فقد أشارت إحدى الدراسات المعنية بالسياسة الإمبراطورية الساسانية في المنطقة إلى أن السلطة الفارسية كانت تمارس سيطرتها المباشرة على "إقليم مزون"، بينما تولى الجُلندى، المنتمي إلى قبيلة الأزد، إدارة الداخل بدرجة واسعة من الاستقلال الذاتي. ومن هذا الترتيب المبكر برز نمط سيستمر بأشكال مختلفة عبر قرون طويلة: مجتمع عربي يشكل القاعدة السكانية والاجتماعية للمنطقة، وسلطة فارسية تتركز بصورة رئيسة في الموانئ، والحاميات، وأدوات الإدارة، والجباية. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة لأنها تقدم أحد أقدم النماذج الموثقة للعلاقة بين الحضور العربي المستقر والسلطة الإمبراطورية الفارسية، وهي العلاقة التي ستتكرر بصيغ متعددة في مراحل لاحقة من تاريخ المضيق.

٣.٤. ولاية مزون الساسانية :إدارة بلا استيطان

في نحو عام ٢٤٠م، أخضع أردشير الأول، مؤسس الدولة الساسانية، شرقي شبه الجزيرة العربية لسلطته، ونظّمها في إطار ولاية إمبراطورية عُرفت باسم "مزون". وشملت هذه الولاية النصف الشمالي من عُمان الحالية، وأراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وجزر الخليج الأدنى.[2] وأدت مزون دور قاعدة متقدمة للمشروع الساساني الرامي إلى بسط النفوذ على طرق التجارة في المحيط الهندي، وتعزيز القدرة على التأثير في الأقاليم الثرية الواقعة جنوبًا، ولا سيما اليمن وحضرموت.

وتكشف البنية الإدارية لولاية مزون عن طبيعة الحضور الساساني في المنطقة. فقد ارتكزت على شبكة من المراكز الساحلية المحصنة، كانت صحار مقرها الرئيس، وأُديرت عبر تسلسل إداري فارسي ضم المرازبة (marzbān)، وفرسان الأساورة (aswārān)، وغيرهم من أصحاب المناصب المحلية. ومع ذلك، لم تكن هذه البنية أداة لاستيطان فارسي واسع النطاق، بقدر ما كانت جهازًا للحاميات والجباية. فقد ظل الداخل عربيًا من حيث السكان، بينما لجأت السلطة

[2] T. Daryaee, “The Persian Gulf in Late Antiquity: The Sasanian Era (200–700 C.E.),” in L. Potter (ed.), The Persian Gulf in History (New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 57–70; and Daryaee, Šahrestānīhā ī Ērānšahr (Costa Mesa: Mazda, 2002), which lists Mazun among the provinces of the empire.

الساسانية إلى إدارة شؤونه، عند الحاجة، عبر وسطاء عرب مثل ملوك الحيرة من اللخميين، الذين استندت إليهم تحديدًا لعجزها عن إدارة المجتمع العربي بصورة مباشرة.[3]

ولا يؤيد السجل الأثري فكرة ازدهار استيطان فارسي واسع النطاق على الساحل العربي. فقد خلص ديريك كينيت، في مراجعة دقيقة للأدلة المادية المتاحة، إلى أن شرقي شبه الجزيرة العربية خلال العصر الساساني يُظهر مؤشرات على تراجع اقتصادي وركود محلي مقارنة بالعصر الفرثي والقرون الإسلامية الأولى. ومن الصعب التوفيق بين هذه الصورة وبين فرضية وجود استيطان فارسي كثيف، في حين تبدو أكثر اتساقًا مع وجود إدارة وحاميات محدودة تشرف على مجتمع ظل عربيًا في بنيته السكانية. [4]

وتتسق هذه القراءة كذلك مع ما هو معروف عن الأهداف الساسانية في الخليج. فقد أوضح تورج دريايي أن اهتمام الدولة الساسانية بالمنطقة كان تجاريًا واستراتيجيًا في المقام الأول، وارتبط بالسعي إلى السيطرة على التجارة المربحة في المحيط الهندي خلال أواخر العصور القديمة. وانصب هذا الاهتمام على طرق الملاحة والمراكز التجارية التي تغذيها، لا على إقامة استيطان فارسي على الساحل العربي. [5] وعلى هذا الأساس، تبدو ولاية مزون أقرب إلى موقع متقدم للنفوذ البحري والتجاري الساساني باتجاه الهند واليمن منها إلى مشروع استيطاني. فقد قامت على الحاميات والجباية، لا على نقل السكان أو إعادة تشكيل البنية الديموغرافية للمنطقة. وتكمن أهمية هذا التمييز في أن الإمبراطوريات التي تستهدف طرق التجارة تحتاج إلى الموانئ والأساطيل، بينما تحتاج الإمبراطوريات الساعية إلى ترسيخ سيطرتها على الأرض إلى المستوطنين. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الساسانيين اختاروا المسار الأول، تاركين الطابع السكاني للساحل العربي دون تغيير جوهري.

٣.٥. شابور الثاني والبرهان العكسي على الغلبة الديموغرافية العربية

ويقدم عهد شابور الثاني في القرن الرابع الميلادي أحد أقوى الشواهد على الغلبة الديموغرافية العربية في منطقة الخليج. فخلال سنوات وصاية الملك، شنت قبائل عربية غارات على قلب الدولة الساسانية، طالت، وفق ما تذكره المصادر، إقليم فارس، ومنطقة أردشير خُوَرَّه (Ardaxšīr-xwarrah)، وأقاليم ميشان ومزون. وعندما بلغ شابور سن الرشد، رد بحملة عسكرية بالغة القسوة أكسبته لقب "ذو الأكتاف".[6]

غير أن العنصر الأهم في استجابة شابور الثاني لم يتمثل في أعمال القتل ذاتها، بل في تبني سياسة متعمدة للهندسة الديموغرافية برعاية الدولة. فقد عمد إلى ترحيل قبائل عربية بأكملها عبر الخليج وإعادة توطينها داخل الأراضي الساسانية، حيث استُخدمت قوةً عاملة زراعية وجماعاتٍ عازلة على أطراف الدولة. وتنطوي هذه السياسة في حد ذاتها على دلالة يصعب تجاهلها. فاضطرت الدولة الساسانية إلى نقل جماعات عربية إلى المناطق الشمالية والداخلية لأن

[3] On the Lakhmids as the indispensable Arab buffer of the Sasanian frontier, see C. E. Bosworth, “Iran and the Arabs before Islam,” in The Cambridge History of Iran, vol. 3(1) (1983), pp. 593–612.

[4] D. Kennet, “The decline of eastern Arabia in the Sasanian period,” Arabian Archaeology and Epigraphy 18 (2007), pp. 86–122; and Kennet, “Transformations in late Sasanian and Early Islamic Eastern Arabia: the evidence from Kush,” in J. Schiettecatte and C. Robin (eds.), L’Arabie à la veille de l’Islam (Paris, 2009).

[5] T. Daryaee, “The Persian Gulf Trade in Late Antiquity,” Journal of World History 14, no. 1 (2003), pp. 1–16; the maritime dimension is also treated by D. Whitehouse and A. Williamson, “Sasanian Maritime Trade,” Iran 11 (1973), pp. 29–49.

[6] Th. Nöldeke, Geschichte der Perser und Araber zur Zeit der Sasaniden (Leiden, 1879), remains the foundational study; Nöldeke argued the epithet originally connoted Sasanian strength and was later literalised in Arabic tradition. See also “ŠĀPUR II,” Encyclopædia Iranica.

تلك المناطق كانت بحاجة إلى تعمير، ولأن العرب كانوا يمثلون العنصر البشري المتاح لذلك. ومن ثم، ومن ثم، لا يشير هذا النقل القسري للسكان إلى حضور ديموغرافي فارسي في المنطقة، بل إلى العكس تمامًا؛ إذ يكشف عن سلطة فارسية أعادت توزيع جماعات عربية بما يخدم احتياجاتها الإمبراطورية.. وكان العرب الذين وُجدوا لاحقًا على الساحل الشمالي للخليج، في جانب كبير منهم، منحدرين من هذه القبائل التي أعادت الدولة الساسانية توطينها قسرًا في تلك المناطق. ويعزز هذا الاستنتاج بناء الحاجز الدفاعي المعروف باسم "خندق شابور" أو "سور العرب" قرب الحيرة، والمخصص لصد الغارات العربية. فالصورة التي ترسمها المصادر واضحة: الفرس هم الذين حصّنوا أنفسهم في مواجهة العرب، لا العكس.

وقد تطورت القراءة الأكاديمية لهذه الأحداث على نحو دال. فالدراسة التأسيسية التي أنجزها نولدكه في القرن التاسع عشر تعاملت مع المصادر العربية والفارسية الوسطى بوصفها تسجل تدخلًا ساسانيًا واسع النطاق. أما الدراسات اللاحقة، فمع أنها أخضعت بعض العناصر ذات الطابع الملحمي للمراجعة والنقد، فإنها لم تشكك في الأصل التاريخي للحدث، بل قبلته في خطوطه العامة. أما بياتشنتيني، ففي دراستها للهيمنة الساسانية على الخليج، تنظر إلى حملات أردشير وشابور بوصفها ممارسات فعلية للسلطة الإمبراطورية على أطراف عربية في جوهرها. فهذه الحملات، في قراءتها، لم تُشن لأن المنطقة كانت فارسية، بل لأنها كانت ذات قيمة استراتيجية واقتصادية، مع بقائها خارج الإطار السكاني الفارسي.[7] وعلى هذا الأساس، تتضافر الرواية التاريخية والأدلة الأثرية في تعزيز النتيجة نفسها. فالمصادر تصوّر سلطة إمبراطورية تتدخل بالقوة في فضاء عربي، في حين لا تشير الشواهد المادية إلى حدوث أي إحلال سكاني فارسي في أعقاب ذلك التدخل. وتفضي مجموعتا الأدلة إلى الاستنتاج ذاته الذي توحي به سياسة النقل القسري نفسها: أن الطابع الديموغرافي لسواحل الخليج ظل عربيًا، بينما ظل الحضور الفارسي، في جوهره، إداريًا وسياسيًا.

الجدول (٣): الجماعات العربية التي أعاد شابور الثاني توطينها قسرًا خلال القرن الرابع الميلادي

القبيلة العربية	منطقة إعادة التوطين	الغاية الاستراتيجية
بنو تغلب	البحرين والخط	تفكيك التماسك القبلي
بنو عبد القيس وبنو تميم	هجر (الداخل)	إضعاف القوة البحرية
بنو بكر بن وائل	كرمان (الداخل البعيد)	توفير الأيدي العاملة الزراعية
بنو حنظلة	قرب هرمز-أردشير	توفير الأيدي العاملة الزراعية

وفقًا للمصادر العربية والفارسية الوسطى

[7] V. Piacentini, “Ardashīr i Pāpakān and the Wars against the Arabs: Working Hypothesis on the Sasanian Hold of the Gulf,” Proceedings of the Seminar for Arabian Studies 15 (1985), pp. 57–77; and Piacentini, “La presa di potere sassanide sul Golfo Persico tra leggenda e realtà,” Clio 30 (1984).

الشكل (٤): أنماط انتقال القبائل العربية عبر الخليج العربي

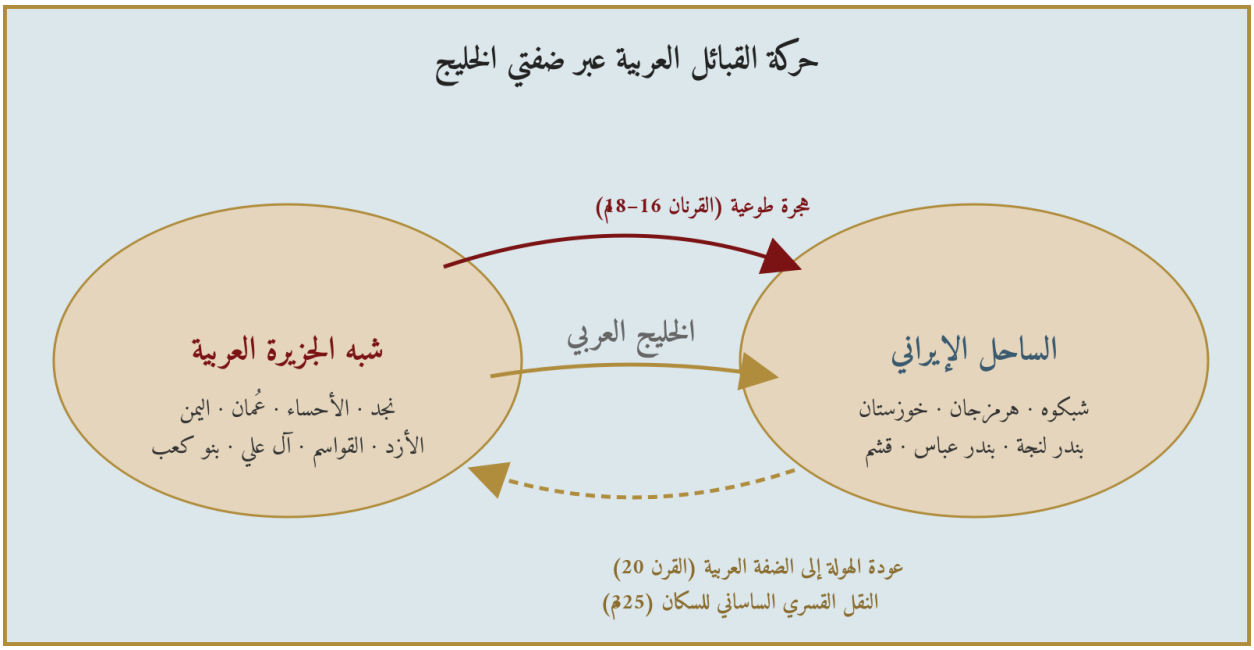

من النقل القسري الذي نفذته الدولة الساسانية في القرن الرابع الميلادي، إلى الهجرات التجارية الطوعية نحو الساحل الإيراني خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين، ثم عودة الهولة إلى الضفة العربية للخليج في القرن العشرين.

٣.٦. الفتوحات الإسلامية :انحسار النفوذ الفارسي

مع انهيار الدولة الساسانية على يد الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي، لم تنتقل السلطة في الخليج إلى قوة جديدة بقدر ما عادت إلى التوازن الذي عرفته المنطقة قبل الحقبة الساسانية. ففي عُمان، تحرك الأزد، الذين دخلوا الإسلام في حياة الرسول ﷺ، بقيادة أبناء الجُلندى، فحاصروا الوالي الفارسي والحامية المتمركزة في صحار، وانتهى الحصار باستسلامهما. [8]

ويستحق هذا الأمر قدرًا من التأكيد؛ فالعرب لم يدخلوا المنطقة مع الفتوحات الإسلامية، بل كانوا يشكلون سكانها منذ قرون. ومن ثم، فإن الذين أنهوا وجود الحاميات الفارسية كانوا أبناء المنطقة أنفسهم. أما الذي انهار مع الفتوحات، فلم يكن مجتمعًا سكانيًا فارسيًا، بل المنظومة الإدارية والعسكرية الساسانية، إذ لا تشير الأدلة إلى وجود ديموغرافي فارسي واسع على الساحل الجنوبي يمكن الحديث عن إحلاله أو استبداله. وتكررت صورة مشابهة في البحرين، حيث قاد أحد الفرس حركة تمرد زرادشتية بدعم من الجماعات التي رفضت أداء الضريبة للدولة الإسلامية الناشئة. وقد انتهت الحركة بعد حصارها وإخمادها، في دلالة إضافية على أن مقاومة النظام الجديد ارتبطت أساسًا بالعناصر الفارسية والزرادشتية المرتبطة بالإدارة السابقة، لا بالسكان العرب الذين شكلوا القوة الرئيسة في جيوش الفتح.

وقد أدى اعتناق الحكام العرب في المنطقة للإسلام، كما توثقه المراسلات الدبلوماسية في أواخر عشرينيات القرن السابع الميلادي، إلى انتقال هذه الأقاليم سلميًا من التبعية الساسانية إلى الدولة الإسلامية الناشئة. ويعزز هذا التحول الاستنتاج القائل إن الارتباط السياسي للسكان لم يكن فارسيًا في جوهره، بل استند إلى قاعدة عربية ظلت قائمة طوال هذه المرحلة.

[8] On the conquest of Oman and the expulsion of the Sasanian garrison, see the account of the Battle of Dibba in the Arabic tradition, and F. M. Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton, 1981).

ويتجلى النمط نفسه في سياق الفتوحات الأوسع. ففي دبا على ساحل مسندم، وقعت واحدة من أكبر معارك حروب الردة، وكانت في جوهرها نزاعًا عربيًا داخليًا حول الولاء للدولة الإسلامية الناشئة، لا صراعًا بين العرب والفرس. وهذه الحقيقة تكتسب دلالة خاصة، لأنها تفترض مسبقًا أن الساحل الجنوبي للخليج كان ذا أغلبية عربية واضحة من حيث التكوين السكاني.

ويؤكد دونر، في تحليله للفتوحات الإسلامية المبكرة، أن الساحل العربي للخليج اندمج في الدولة الإسلامية من خلال استيعاب قياداته القبلية العربية القائمة وتوظيفها في خدمة النظام الجديد، لا عبر أي تغيير ديموغرافي أو إحلال سكاني.[9] ويجسد هذا التباين على وجه التحديد الفارق الذي تقوم عليه هذه الدراسة. ففي قلب إيران، ارتبط الفتح الإسلامي بانحسار تدريجي للطبقة الحاكمة الفارسية الزرادشتية. أما في الجنوب العربي من الخليج، فقد كان الوضع مختلفًا؛ إذ لم تشهد المنطقة إحلالًا سكانيًا مماثلًا، لأنها كانت عربية في تكوينها الديموغرافي، بينما ظل الوجود الفارسي فيها محصورًا، في جوهره، في المجالين الإداري والعسكري.

٣.٧. معركة ذات السلاسل في موضعها التاريخي الصحيح (٦٣٣م)

وتقع معركة ذات السلاسل عند هذه النقطة الزمنية تحديدًا: بعد توحيد شبه الجزيرة العربية تحت راية الإسلام، وبعد إنهاء الوجود العسكري الساساني على الساحل العربي، وقبيل فتح العراق مباشرة. ومن ثم، فإنها تندرج ضمن مرحلة متأخرة من هذا المسار التاريخي، لا في بداياته. وفي أبريل 633م، وجّه الخليفة أبو بكر الصديق خالد بن الوليد نحو الحدود الساسانية. وكان يتولى حماية المداخل المؤدية إلى ميناء الأبلة الحيوي مرزبان دست ميسان، وهو قائد ساساني يدعى هرمز. وقد دلّ على مكانته المرموقة غطاء الرأس الاحتفالي الذي كان يحمله، والمقدرة قيمته بمئة ألف درهم، وهو شرف لم يكن يُمنح إلا للأمراء وكبار قادة الدولة.

وأدرك خالد أن مواجهة المشاة الساسانيين المدرعين في هجوم مباشر ستكون باهظة الكلفة، فلجأ إلى استراتيجية تقوم على الاستنزاف. فقد أوحى أولًا بأنه سيسلك الطريق المباشر عبر كاظمة، ثم التف عبر الصحراء العميقة باتجاه الحفير، مهددًا الأبلة نفسها. وبهذه المناورة أجبر هرمز على دفع جيشه الثقيل إلى التحرك مرارًا عبر تضاريس قاسية وظروف مرهقة.

وعندما وصلت القوات الساسانية، بعد أن أنهكها الاستنزاف، إلى كاظمة لخوض المواجهة، كانت قوات خالد قد تمركزت في مواقعها وهي في أفضل أحوالها القتالية. واستمدت المعركة اسمها، "ذات السلاسل"، من الممارسة الساسانية المتمثلة في وصل المشاة بعضهم ببعض بسلاسل حديدية لمنع الفرار والحفاظ على جبهة قتال متصلة. وقد وفر هذا الأسلوب قدرًا من التماسك، لكنه حدّ في المقابل من حرية الحركة والمناورة. وتورد المصادر العربية هذه الرواية بصيغ متقاربة، بينما انقسمت قراءات الباحثين المحدثين بين من أخذها على معناها الحرفي، ومن رأى فيها وصفًا مجازيًا لصفوف قتالية منضبطة ومتشابكة.[10]

[9] F. M. Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton, 1981), on the incorporation of eastern Arabia through tribal submission; the Battle of Dibba is treated in the Arabic Ridda-war traditions.

[10] The principal narrative source is al-Tabari, Ta'rīkh al-rusul wa'l-mulūk, vol. XI (The Challenge to the Empires), trans. K. Y. Blankinship (SUNY Press, 1993). On the contested literalism of the "chains," see the discussion in the modern military-history literature on Sasanian infantry doctrine.

وبدأت المعركة، على عادة الحروب في ذلك العصر، بمبارزة فردية. فقد تحدى هرمز خالدًا باسمه، ودبر في الوقت نفسه أن ينقض عليه عدد من رجاله أثناء المبارزة. إلا أن خالدًا استبق المحاولة، فقتل القائد الساساني قبل أن تُنفذ الخطة، وكان لمشهد سقوطه أثر مباشر في اضطراب صفوف قواته. وسرعان ما انسحب قادة الأجنحة بفرسانهم، تاركين المشاة المقيدين بالسلاسل في الميدان، فحوصروا وأُبيدوا. وأفضى هذا الانتصار إلى فتح الطريق نحو العراق، وتورد الروايات أن أبا بكر الصديق منح خالدًا غطاء الرأس الشهير الذي كان يخص هرمز. وفي التسلسل التاريخي الذي تعتمده هذه الدراسة، لا تمثل معركة ذات السلاسل أصلًا لأي رواية تتعلق بتسمية المضيق، بل تمثل اللحظة التي تحطم فيها آخر حاجز عسكري فارسي على الساحل العربي.

الشكل (5): مقارنة بين أطراف معركة ذات السلاسل (633م):

مقارنة بين نمطين من التنظيم العسكري؛ المشاة الساسانيون المقيدون بالسلاسل بقيادة المرزبان هرمز، في مقابل فرسان خالد بن الوليد المعتمدين على الحركة والمناورة في البيئة الصحراوية.

٣.٨. الاسم والقائد :تصحيح مفهوم شائع

تذهب إحدى المعتقدات الشائعة إلى أن مضيق هرمز سُمّي تخليدًا لذكرى القائد الساساني هرمز الذي قُتل في معركة ذات السلاسل. غير أن هذا الاعتقاد لا يصمد أمام الأدلة التاريخية، التي تدحضه من ثلاثة أوجه متكاملة. أول هذه الأدلة زمني. فقد سجل نيارخوس وجود إقليم يحمل اسم "هارموزيا" (Harmozeia) عام ٣٢٥ قبل الميلاد، أي قبل معركة ذات السلاسل عام 633م بما يقارب تسعة قرون ونصف القرن. وبذلك، كان الاسم متداولًا منذ أمد بعيد قبل مولد القائد هرمز نفسه.

أما من الناحية اللغوية، فإن اسم "هرمز" ليس إلا الصيغة المتأخرة للاسم الزرادشتي الثيوفوري "أُهرمزد" (Ōhrmazd). وقد حمل القائد الساساني هذا الاسم، كما حمله قبله خمسة من ملوك الدولة الساسانية، لأنه اسم مشتق من الإله الأعلى في الديانة الزرادشتية. وعلى هذا الأساس، فإن العلاقة التاريخية تسير في الاتجاه المعاكس تمامًا لما تفترضه الرواية الشائعة: فالرجل هو الذي حمل اسم الإله، لا أن المضيق حمل اسم الرجل. ويعزز الدليل التاريخي هذا الاستنتاج. فقد أورد بطليموس اسم "هارموزا" (Harmouza) في القرن الثاني الميلادي، أي قبل ظهور الدولة الساسانية نفسها. وعلى

هذا الأساس، فإن الصلة الحقيقية بين المعركة والاسم تأتي على النقيض تمامًا من التصور الشائع؛ فالمعركة لم تكن مصدر التسمية، بل شكلت لحظة سقوط الوجود العسكري الفارسي في منطقة كان اسمها وسكانها سابقين على ذلك الوجود بقرون عديدة.

٣.٩.) مملكة هرمز :سلالة عربية على الساحل الفارسي١٠٦٠-١٦٢٢م

تقدم مملكة هرمز أوضح مثال تاريخي على الفكرة المركزية التي تنطلق منها هذه الدراسة. فقد أسسها نحو عام ١٠٦٠م محمد درمكة، وهو زعيم عربي من أصول عُمانية عبر إلى الساحل الإيراني وأقام سلطته على البر الرئيس. وهكذا قامت على الضفة الشمالية للخليج دولة بحرية حكمتها سلالة عربية جاءت من الضفة الجنوبية. وتظل أعمال جان أوبان المرجع الأساسي لدراسة المراحل المبكرة من تاريخ هذه المملكة، ولا سيما بحثه التأسيسي حول "أمراء هرمز من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر"، الذي ما زال يشكل أحد أهم المراجع في هذا المجال.[11]

وتجسد البنية الداخلية للمملكة العلاقة بين الحضورين العربي والفارسي بدقة لافتة. فالسلالة الحاكمة كانت عربية تعود بجذورها إلى عُمان، في حين غلب الطابع الفارسي على الجهاز البيروقراطي للدولة. وكثيرًا ما جاء الوزراء، الذين مارس بعضهم السلطة التنفيذية الفعلية، من إقليم فال في فارس، كما أصبحت الفارسية لغة الإدارة وشؤون الحكم. وهكذا جاءت المملكة معكوسةً للصورة التقليدية للهيمنة الفارسية؛ إذ حكم سلاطين عرب دولةً قائمة على الساحل الإيراني من خلال أدوات إدارية فارسية. فالفرس أداروا الدواوين، أما العرب فاحتفظوا بالعرش.

ومع تعاظم تهديد الفرسان المغول للبر الرئيس عام ١٣٠١م، نقل بهاء الدين عيّاض، الذي بدأ مسيرته غلامًا عسكريًا قبل أن يرتقي إلى الحكم، سكان المدينة بأكملهم إلى جزيرة جرون القاحلة. وهناك قامت هرمز الجديدة، التي سرعان ما غدت أغنى مركز تجاري في الخليج. وضمت المدينة مجتمعًا متعدد الأعراق والثقافات، جمع العرب والفرس والهنود والأرمن واليهود والمسيحيين تحت حكم سلالة عربية. وقد ترك أوصافًا معجبة بها كل من ابن بطوطة، ومبعوثي أساطيل الكنز التابعة لأسرة مينج، والمؤرخين البرتغاليين الذين شارك أبناء بلدهم لاحقًا في تدميرها.

٣.١٠. الإمبراطورية البحرية وانهيارها :البرتغاليون والصفويون وسقوط هرمز عام١٦٢٢م

غدت هرمز الجديدة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر واحدة من أغنى المراكز التجارية في العالم. وكانت دولة بحرية تجارية بامتياز، استندت قوتها لا إلى السيطرة على الأرض أو الموارد الزراعية، بل إلى قدرتها على فرض الرسوم على كل ما يعبر المضيق من سلع وبضائع. وقد وصفها أحد مؤرخي العصور الوسطى وصفًا شهيرًا بأنها "فص الخاتم في العالم". وقام ازدهار هرمز على منظومة مالية وتجارية متقدمة. فقد اعتمدت المملكة على نظام جمركي يفرض الرسوم على الواردات البحرية، إلى جانب مدفوعات تُمنح لحكام المناطق الداخلية مقابل تأمين طرق القوافل وضمان سلامة التجارة البرية. كما شكلت تجارة الخيول إلى الهند، ومصائد اللؤلؤ في البحرين التي خضعت لنفوذ المملكة، وإعادة توزيع المنسوجات الهندية والتوابل والخزف الصيني، الركائز الرئيسة لثروتها. وبهذا غدت هرمز حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين تجارة المحيط الهندي وأسواق فارس والبحر المتوسط.

[11] J. Aubin, “Les princes d’Ormuz du XIIIe au XVe siècle,” Journal Asiatique 241/1 (1953), pp. 77–138; and Aubin, “Le royaume d’Ormuz au début du XVe siècle,” Mare Luso-Indicum 2 (1973). See also L. Potter and M. Vosoughi in the scholarship on the kingdom’s relocation to Jarun.

واجتذبت هذه الثروة القوى البحرية الأوروبية المسلحة التي اندفعت للسيطرة على طرق التجارة الشرقية. ففي عام 1507م، ثم بصورة نهائية عام ١٥١٥م، فرض أفونسو دي ألبوكيرك الهيمنة البرتغالية على الجزيرة، لتتحول المملكة المستقلة إلى دولة تابعة لـ "دولة الهند البرتغالية" (Estado da Índia) التي كانت تُدار من جوا. وخلال أكثر من قرن، أحكم البرتغاليون سيطرتهم على الموارد الجمركية للمملكة، كما عملوا على توجيه توازناتها الداخلية واستثمار الانقسامات بين فصائلها المختلفة بما يخدم مصالحهم.

وانتهى النفوذ البرتغالي عام ١٦٢٢م بتحالف جمع بين الدولة الصفوية الصاعدة بقيادة الشاه عباس الأول، التي امتلكت قوة برية كبيرة لكنها افتقرت إلى أسطول بحري قادر على خوض العمليات في المياه العميقة، وبين شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي وفرت السفن الحربية اللازمة. وقد نجحت الحملة المشتركة في السيطرة على الجزيرة. غير أن الشاه عباس لم يكن مستعدًا للسماح بقيام مركز تجاري بحري مستقل يستأثر بثروة المنطقة كما فعلت هرمز من قبل. ولذلك عمد إلى تفكيك هذا المركز التجاري عمدًا، ونقل نشاطه إلى الميناء القاري الذي حمل لاحقًا اسم "بندر عباس"، نسبةً إليه.[12] وتلقي هذه الواقعة ضوءًا كاشفًا على طبيعة التوازنات التي حكمت الخليج في تلك المرحلة. فحتى في ذروة القوة الصفوية، احتاج إسقاط هرمز إلى شريك بحري أوروبي. كما أن الدولة التي انتهت بسقوط الجزيرة لم تكن فارسية، بل مملكة تجارية قامت على أيدي سلالة عربية واستمرت تحت حكمها قرونًا عدة.

٣.١١. القواسم والإيجار العُماني :العرب يحكمون موانئ الساحل الإيراني

واستمر هذا النمط حتى العصر الحديث، حيث تصبح الأدلة أكثر وفرة بفضل إعادة البناء الأرشيفية الدقيقة التي قدمها وليم فلور. فمنذ عام ١٧٧٩م، مدّ القواسم، وهم اتحاد قبلي عربي سني قوي مقره رأس الخيمة والشارقة، نفوذهم إلى الساحل الإيراني، وتولوا حكم بندر لنجة، أحد أهم الموانئ عند مدخل المضيق. وقد أقرت السلطات الزندية، ثم القاجارية لاحقًا، هذا الواقع رسميًا من خلال الاعتراف بأحد شيوخ القواسم حاكمًا للمدينة. وبذلك ظل أبرز ميناء إيراني عند مدخل مضيق هرمز خاضعًا لسلطة أسرة بحرية عربية لأكثر من قرن.[13]

وفي الوقت نفسه، منح القاجاريون سلطان عُمان حق إدارة بندر عباس وجزيرة قشم والساحل المجاور بموجب ترتيبات رسمية استمرت عقودًا. غير أن الأهمية الحقيقية لهذه الواقعة لا تكمن في الإطار القانوني وحده، بل في طبيعة السلطة على الأرض؛ إذ كانت الحاميات العسكرية، ولغة الأسواق، وآليات الإدارة المحلية ذات طابع عربي واضح.

وتكشف نهاية هذه الترتيبات عن الطبيعة المشروطة للمطالبة الفارسية بالسيادة على الساحل. فالقاجاريون لم يزحزحوا جماعة سكانية فارسية كانت قائمة أصلًا، بل أعادوا فرض سيادتهم الإدارية حين أتيحت لهم الفرصة؛ فألغوا الترتيبات العُمانية عام ١٨٦٨م، ثم دفعوا بقواتهم إلى بندر لنجة عام ١٨٨٧م لاعتقال الشيخ القاسمي ونفيه. وتكتسب هذه الواقعة دلالة خاصة، لأن الإدارة الفارسية المباشرة لم تترسخ إلا من خلال هذا التدخل القسري، وفي مرحلة متأخرة نسبيًا. وهو ما يشير إلى أنها لم تكن الامتداد الطبيعي للواقع الديموغرافي في المنطقة.

[12] On the Portuguese conquest and the Anglo-Persian capture of 1622, see the accounts drawn from the Portuguese sources and W. Floor's Persian Gulf volumes; on the redistribution of trade, "BANDAR-E ʿABBAS i. The City," Encyclopædia Iranica.

[13] W. Floor, The Persian Gulf: The Rise and Fall of Bandar-e Lengeh, the Distribution Center for the Arabian Coast, 1750–1930 (Washington, D.C.: Mage, 2010); and Floor, The Persian Gulf: The Hula Arabs of the Shibkuh Coast of Iran (Washington, D.C.: Mage, 2014).

٣.١٢. اقتصاد اللؤلؤ ومجتمع الضفتين

وتحت مستوى الدول والسلالات الحاكمة والحاميات العسكرية، قامت شبكة اقتصادية نسجت ضفتي الخليج في فضاء اجتماعي واحد: اللؤلؤ. فمنذ العصور القديمة وحتى انهيار سوق اللؤلؤ الطبيعي في ثلاثينيات القرن العشرين، ظلت مصائد الخليج العربي أغنى مناطق إنتاج اللؤلؤ في العالم. وكان موسم الغوص السنوي الكبير (الغوص) يحدد إيقاع الحياة في المجتمعات الساحلية الممتدة من الكويت إلى شبكوه. وكانت الأطقم التي أدارت أساطيل الغوص، والنواخذة الذين قادوها، والطواويش الذين موّلوا تجارتها وتداولوا محصولها، وصناع السفن الذين ضمنوا استمرارها، جميعهم ينتمون إلى الشبكات القبلية العربية ذاتها على جانبي الخليج. ويبين وليم فلور، في دراسته التفصيلية للهولة على الساحل الإيراني، أنهم كانوا "بحارة وتجارًا وصيادين وغواصين ومزارعين"، وأن التنافس على السيطرة على مغاصات اللؤلؤ والوصول إليها ظل عاملًا مؤثرًا في تشكيل حياتهم السياسية لقرون طويلة.[14]

وتكمن الأهمية الاجتماعية لهذا الاقتصاد المشترك في أنه أوجد فضاءً بحريًا واحدًا لم تكن الحدود السياسية بين الضفتين ذات أثر يُذكر في حياته اليومية. فكان من الطبيعي أن يولد نوخذة على الساحل الإيراني، ويغوص في مغاصات البحرين، ويبيع محصوله لتاجر في لنجة، ويجدد تجهيز سفينته في الشارقة، ثم يرتبط بالمصاهرة مع أسرة في الكويت. وفي هذا الفضاء البحري الواحد، ظل الانتماء القبلي، لا التبعية للإمبراطوريات المتعاقبة، هو الإطار الأهم للهوية، وكان هذا الانتماء عربيًا. وعندما انهار اقتصاد اللؤلؤ الطبيعي تحت تأثير اللؤلؤ المستزرع الياباني والكساد العالمي، كانت المجتمعات العربية على الساحل الإيراني من أوائل الجماعات التي عادت إلى الضفة العربية للخليج. وقد حملت معها الخبرات البحرية والشبكات التجارية ورؤوس الأموال التي شكلت أحد الأسس التي قامت عليها النخب التجارية في دول الخليج الحديثة. ويختزل اقتصاد اللؤلؤ، في صورة مصغرة، الفكرة المركزية لهذه الدراسة: وجود نسيج اجتماعي عربي واحد امتد على جانبي الممر المائي، بحيث تعاملت معه السلطات السياسية بوصفه حدًا فاصلًا، بينما ظل في الواقع الاجتماعي فضاءً مشتركًا.

٣.١٣. الخليج الشمالي :بنو كعب وإمارة المحمرة

ويقدم الخليج الشمالي مثالًا موازيًا للمسار الذي تتتبعه هذه الدراسة. ففي البيئة النهرية لخوزستان، المعروفة تاريخيًا باسم عربستان، أرست قبائل بني كعب، منذ القرن السادس عشر، كيانًا سياسيًا واقتصاديًا قويًا جمع بين الزراعة والتجارة، وأدى فعليًا دور دولة حدودية شبه مستقلة بين العثمانيين والصفويين، ثم القاجاريين من بعدهم. [15] وفي عهد الشيخ خزعل (١٨٩٧–١٩٢٥م) بلغت إمارة المحمرة ذروة حضورها السياسي، وسعت إلى توطيد علاقاتها مع بريطانيا أملًا في الحصول على اعتراف دولي باستقلالها. إلا أن هذا المسعى انتهى إلى الإخفاق؛ فمع صعود رضا شاه، ألحقت إيران المحمرة بالدولة عام ١٩٢٥م، وأنهت نظامها السياسي، واعتقلت الشيخ خزعل، وأعادت تسمية عربستان باسم خوزستان. وتندرج هذه التطورات ضمن النمط الأوسع الذي تتتبعه هذه الدراسة، حيث فُرضت السيطرة المركزية الفارسية على المنطقة في مرحلة متأخرة نسبيًا ومن خلال تدخل مباشر، على نحو يذكّر بما حدث على الساحل الجنوبي للخليج.

[14] W. Floor, The Hula Arabs of the Shibkuh Coast of Iran; on the pearling economy more broadly, see R. Carter, “The history and prehistory of pearling in the Persian Gulf,” Journal of the Economic and Social History of the Orient 48/2 (2005), pp. 139–209.

[15] On the Banu Ka’b see W. Floor, The Persian Gulf: The Hinterland Bushehr, Borazjan, Kazerun, Banu Ka’b, & Bandar Abbas; and the study of the “rise and fall of the Banū Kaʿb” as a borderer state in southern Khuzestan.

٣.١٤. شواهد حية :الهولة، والشحوح، واللغة الكمزارية

وتشهد ثلاثة مظاهر حية على استمرارية الحضور العربي وعمقه التاريخي في المنطقة. ويتمثل أولها في الهولة، وهم القبائل العربية السنية التي استقرت على الساحل الفارسي بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ومن بينها القواسم، وآل علي، والمرازيق، وبنو حماد، والحرام. وقد حافظت هذه الجماعات على لهجاتها العربية الخليجية، وتنظيماتها القبلية، وهويتها الدينية السنية، بالتوازي مع دورها المحوري في الاقتصاد البحري للخليج. [16]

يحمل اسم الهولة ذاته دلالة على هذا المسار التاريخي؛ إذ يُشتق من جذر عربي يفيد معنى الانتقال إلى الضفة الأخرى، في وصف للعرب الذين عبروا إلى الساحل المقابل مع احتفاظهم بأصولهم القبلية المرتبطة بشبه الجزيرة العربية. ومع تصاعد النزعة المركزية وسياسات الدمج القومي التي تبنتها الدولة البهلوية خلال القرن العشرين، عادت الغالبية الكبرى من الهولة إلى الضفة العربية للخليج في موجة هجرة معاكسة واسعة. وقد أصبح أبناؤهم يشكلون أحد المكونات الديموغرافية الأساسية في عدد من دول الخليج المعاصرة.

ولعل اللغة الكمزارية تمثل أبلغ الشواهد الحية على هذا التداخل التاريخي. فهي لا تزال محكية بين بضعة آلاف من السكان في كمزار بشبه جزيرة مسندم، وفي جزيرة لارك المقابلة على الجانب الآخر من المضيق. وتصنفها كريستينا فان دير فال أنونبي، في دراستها المرجعية الصادرة عن جامعة لايدن، بوصفها لغة مختلطة بالمعنى اللساني الدقيق؛ أي لغة تقوم على بنية نحوية مزدوجة، وتحتوي على "مكونات عربية وفارسية متطورة على جميع المستويات".[17]

وتبقى الكمزارية اللغة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تمتلك بنية نحوية إيرانية أصيلة. وتشير الأدلة اللسانية إلى أن نشأتها ارتبطت بأحفاد جماعات عربية استقرت في المنطقة وظلت على تفاعل ممتد مع الإدارة الساسانية. ولغة بهذا الطابع المركب لا تنشأ عند حدود مغلقة، بل في فضاء من التواصل البشري المستمر. وتدل بنيتها اللغوية على أن العنصر العربي كان المكوّن الغالب في هذا التفاعل.

ويتجسد هذا التداخل كذلك في الثقافة المادية التي تشترك فيها ضفتا الخليج، واللتان شكلتا عبر التاريخ نطاقًا ثقافيًا واحدًا أكثر من كونهما مجالين منفصلين. فعمارة البراجيل القائمة على التبريد الطبيعي، وتقاليد بناء السفن الشراعية، واقتصاد اللؤلؤ بإيقاعاته الموسمية، وحتى مكونات من التراث الغذائي مثل صلصة السمك المخمرة "المهياوة"، كلها عناصر انتشرت على امتداد الخليج. وقد عادت كثير من هذه المظاهر إلى الضفة العربية مع موجات الهجرة العكسية التي قام بها الهولة خلال القرن العشرين.

ويقدم الشحوح في مسندم شاهدًا إضافيًا على هذا الترابط التاريخي. فهذه الجماعة، التي تعود أصولها إلى الهجرات الأزدية المبكرة، حافظت على ولاءات متداخلة للقواسم في الشارقة ولسلاطين مسقط، بما يجعل هويتها مفهومة فقط في إطار عالم عربي متصل ظل المضيق يربط بين أجزائه. ولا تنسجم هذه الشواهد مع نموذج يفترض وجود مجتمعين منفصلين

[16] W. Floor, The Hula Arabs of the Shibkuh Coast of Iran, characterises them as “a disparate group of small tribes of sailors, traders, fishermen, pearl divers, and cultivators,” fiercely competitive among themselves — a portrait that underscores their Arab tribal character.

[17] C. A. van der Wal Anonby, A Grammar of Kumzari: A Mixed Perso-Arabian Language of Oman (PhD thesis, Leiden University, 2015); and E. J. Anonby, “Kumzari,” Journal of the International Phonetic Association 41/3 (2011), pp. 375–380 (Cambridge University Press).

تفصل بينهما المياه، بل تؤيد تصورًا يقوم على نطاق ثقافي عربي واحد امتد عبر الممر البحري، في حين ظلت الإدارة الفارسية، حيثما وجدت، إطارًا سياسيًا متغيرًا لا واقعًا ديموغرافيًا مستقرًا.

الشكل (٦): مقارنة بين نمطي الحضور. يتميز الحضور العربي بطابعه السكاني واستمراريته التاريخية

بينما يتسم الحضور الفارسي بطابع إداري متقطع ارتبط بقوة المركز السياسي البعيد وضعفه.

الجدول (٤): مقارنة بين نمطي الحضور عبر السجل التاريخي

الفترة / البعد	الحضور العربي	الحضور الفارسي
الطبيعة	سكاني، شعبي، متجذر	إداري وعسكري، يُدار من أعلى إلى أسفل
الاستمرارية	مستمر منذ ما قبل الميلاد	متقطع؛ ويتراجع أو يغيب مع ضعف المركز
٢٢٤-٦٥١م	الأزد والقبائل المتحالفة يشكلون الأغلبية السكانية	حاميات ساحلية محدودة ضمن إقليم مزون
٦٣٣م	خالد بن الوليد يفتح الطريق إلى العراق	هزيمة المرزبان هرمز ومقتله
١٠٦٠–١٦٢٢م	سلالة عربية تحكم مملكة هرمز	وزراء فرس يخدمون ملوكًا عربًا
القرنان الثامن عشر والتاسع عشر	القواسم وعُمان يديران موانئ الساحل الإيراني	القاجاريون يعينون الحكام ثم ينهون حكمهم بالقوة
القرن العشرون	عودة الهولة إلى الضفة العربية للخليج	الدولة القومية تفرض هوية فارسية مركزية

الشكل (٧): التسلسل الزمني العام لتاريخ المضيق

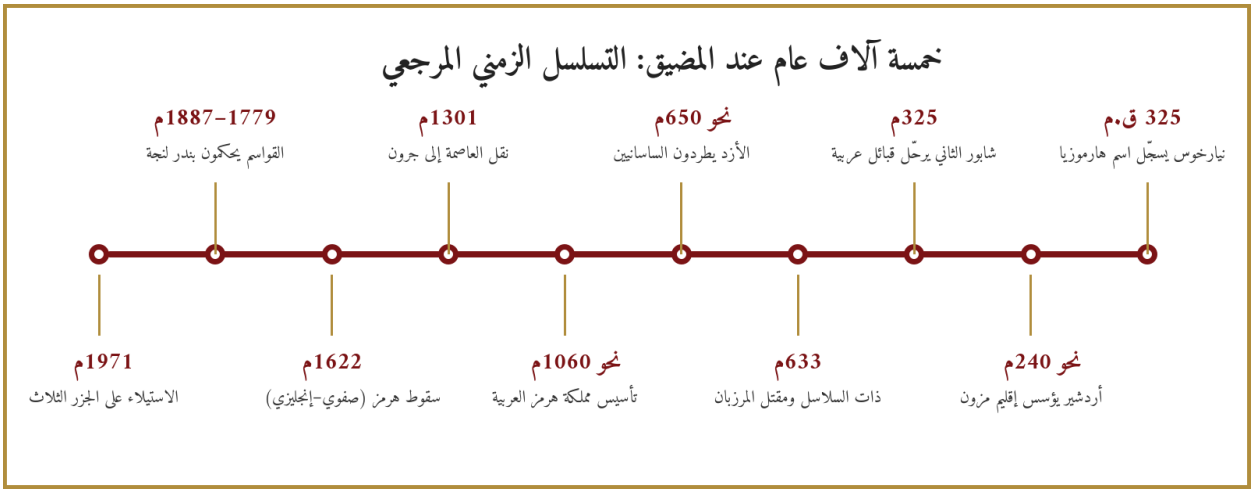

موضحًا موقع معركة ذات السلاسل (٦٣٣م) ضمن مسار تاريخي متواصل للحضور العربي في المنطقة.

٤. البعد المعاصر

٤.١. الجزر الإماراتية المحتلة

يجد الجدل التاريخي المرتبط بمضيق هرمز امتداده المعاصر في قضية الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، الواقعة بمحاذاة أحد أهم الممرات الملاحية في العالم. ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وفي الساعات الأخيرة التي سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وانتهاء الوجود البريطاني في المنطقة، سيطرت إيران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وفرضت وجودها على جزيرة أبو موسى.

وتستند دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها الوريث السياسي للكيانات التي حكمتها أسرة القواسم تاريخيًا، إلى مبدأ الاستمرارية التاريخية للإدارة الفعلية للجزر، وهي استمرارية تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر وما قبله. في المقابل، تستند المطالبة الإيرانية إلى سجل من الارتباطات الإدارية والسياسية التي ظهرت بصورة متقطعة خلال فترات مختلفة من التاريخ. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في سياق الأطروحة التي تناقشها هذه الدراسة. فالقواسم أنفسهم ظلوا حتى أواخر القرن التاسع عشر السلطة الحاكمة في بندر لنجة على الساحل الإيراني. ومن ثم، فإن الحديث عن سيادة فارسية موروثة على جزر كانت تُدار من ميناء خضع لسلطة سلالة عربية يكشف حدود المقاربات التي تُسقط مفاهيم الدولة القومية الحديثة على واقع الخليج في مراحله السابقة للعصر الحديث.

وفي هذا السياق، يشير سكوفيلد إلى أن إيران، رغم تأكيدها استمرارية نفوذها في المنطقة عبر أكثر من ألفي عام، لم تقدم سوى قدر محدود من الوثائق الصادرة عنها لإثبات هذه الاستمرارية فيما يتعلق بالمراحل السابقة للعصر الحديث. ويستحق الأساس الوثائقي للمطالبات المتنافسة اهتمامًا خاصًا، لأنه يجسد بصورة مكثفة الفكرة المركزية التي تنطلق منها هذه الدراسة. فالموقف الإماراتي يستند إلى سجل موثق لإدارة القواسم للجزر خلال القرن التاسع عشر، شمل استيفاء الرسوم، وتنظيم أنشطة الصيد، والإشراف على استخراج المغرة الحمراء في جزيرة أبو موسى، وممارسة الاختصاص القضائي، وهي جميعها أنشطة وثقتها مراسلات المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وقد جمع توماس ماتير هذه الأدلة في دراسته الشاملة، وخلص إلى أن الجزر انتقلت، وفق مسار الخلافة السياسية المعتاد، من إدارة القواسم إلى الإمارات المتصالحة التي أصبحت لاحقًا دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما المطالبة الإيرانية، فتعتمد بدرجة أكبر على فكرة الاستمرارية السيادية ذات الجذور الإمبراطورية، وهي المقاربة التي ناقشت هذه الدراسة حدودها المنهجية عند إسقاط مفاهيم السيادة الإقليمية الحديثة على واقع الخليج في مراحله السابقة للعصر الحديث. فجوهر هذه المطالبة يقوم على افتراض امتداد متصل للسيادة عبر قرون طويلة، رغم أن الأدلة التاريخية التي استعرضتها الدراسة تكشف واقعًا أكثر تعقيدًا، اتسم بتعاقب مراكز السلطة وتداخل أنماط الحكم والإدارة على جانبي الخليج. أما سيطرة إيران على الجزر عام 1971، فقد جاءت في سياق أحادي الجانب تزامن مع انتهاء الوجود البريطاني في المنطقة وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أحالت مجموعة من الدول العربية ودول عدم الانحياز القضية إلى مجلس الأمن الدولي، إلا أن المجلس اكتفى بمناقشتها من دون أن يتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، وهو ما أبقى الملف مفتوحًا حتى اليوم.

٤.٢. دلالات على قراءة تاريخ الخليج

تتجاوز دلالات هذا التحليل حدود النزاع حول الجزر الثلاث إلى إشكالية أوسع تتعلق بكيفية قراءة تاريخ الخليج نفسه. فمن أكثر الأخطاء المنهجية شيوعًا، سواء في الكتابات العامة أو في بعض الدراسات الأكاديمية، التعامل مع مفاهيم الدولة القومية الحديثة بوصفها إطارًا صالحًا لتفسير عصور سابقة لم تعرف هذه المفاهيم أصلًا. ويشمل ذلك افتراض وجود حدود ثابتة، وهويات وطنية حصرية، وسيادات إقليمية متصلة على النحو الذي استقر عليه النظام الدولي الحديث. غير أن الخليج قبل العصر الحديث تحرك ضمن منظومة سياسية واجتماعية مختلفة جذريًا عن هذه التصورات.

ففي ذلك العالم، لم تكن السيادة سلطة مطلقة ومركزة، بل علاقة مركبة توزعت بين مستويات متعددة من النفوذ والولاء، وخضعت باستمرار للتفاهم والتفاوض وإعادة التشكيل. وكان من الممكن أن تحكم سلالة عربية دولة تستخدم الإدارة الفارسية، وأن تبسط قبيلة واحدة نفوذها على موانئ تقع على ضفتي الخليج، وأن يحتفظ مجتمع محلي بقدر كبير من الاستقرار عبر قرون طويلة بينما تتبدل القوى الإمبراطورية التي ترفع راياتها فوق موانئه. ومن ثم، فإن التساؤل عما إذا كان المضيق "عربيًا" أم "فارسيًا" بالمعنى القومي الحديث يطرح إشكالية منهجية أكثر مما يقدم إجابة تاريخية؛ فالمصادر لا تصف عالمًا تحكمه الحدود الوطنية الثابتة أو السيادات المطلقة، بل واقعًا تاريخيًا تشكل وفق منطق مختلف تمامًا.

ومع ذلك، فإن الأدلة، حين تُقرأ في سياقها التاريخي الخاص، تبدو أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالمسألة التي تسمح المصادر بتناولها على نحو مباشر: هوية السكان. فعلى امتداد ما يقارب خمسة آلاف عام، ظل العنصر العربي يشكل القاعدة السكانية المستقرة على ضفتي الخليج، في حين ارتبط الحضور الفارسي، في معظم مراحله، بأدوار إدارية وعسكرية تعاظمت أو انحسرت تبعًا لقوة الدولة المركزية. وهذا هو التمييز الجوهري الذي سعت الدراسة إلى توضيحه: التمييز بين المجتمع والدولة، وبين السكان الذين عاشوا على الأرض وحافظوا على استمراريتها التاريخية، والسلطات التي تعاقبت على حكمها وإدارة مواردها في مراحل مختلفة من التاريخ.

٤.٣. ملاحظة استراتيجية :التاريخ والأهمية المعاصرة للمضيق

لا تقتصر أهمية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة على إعادة قراءة الماضي، بل تمتد إلى فهم المكانة الاستراتيجية التي يحتلها مضيق هرمز في الحاضر. فالمضيق ليس مجرد معبر مائي ارتبط بأحداث تاريخية مؤثرة، وإنما يمثل أحد أهم الممرات البحرية في الاقتصاد العالمي المعاصر. وتعبره نسبة كبيرة من تجارة النفط الخام المنقولة بحرًا، إلى جانب حصة مماثلة من تجارة الغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي يجعله أبرز نقطة اختناق في منظومة الطاقة العالمية وأكثرها حساسية للتوترات الجيوسياسية.[18]

ولهذا السبب، تكتسب مسألة السيطرة على المضيق وضمان حرية الملاحة عبره أهمية استراتيجية استثنائية بالنسبة إلى دول الخليج، التي ترتبط مصالحها الاقتصادية واستقرارها التنموي ارتباطًا وثيقًا باستمرار تدفق التجارة والطاقة من خلاله. ومن ثم، لا ينحصر الجدل المحيط بالمضيق في اعتبارات الجغرافيا السياسية الراهنة، بل يمتد إلى المجال التاريخي أيضًا؛ إذ تحضر باستمرار في النقاشات الدبلوماسية والقانونية الأسئلة المتعلقة بمن سكن ضفتيه، ومن مارس السلطة عليهما، وكيف تشكلت أنماط الحكم والنفوذ فيهما عبر التاريخ.

[18] Estimates of the volume of petroleum transiting the Strait are published periodically by the U.S. Energy Information Administration and the International Energy Agency; the figure has consistently been placed near one-fifth of global seaborne oil.

وتقود هذه القراءة إلى دلالتين رئيسيتين. **أولاهما** أن الاستمرارية التاريخية للحضور العربي على الضفة الجنوبية للمضيق وعلى امتداد السواحل الخليجية توفر أساسًا تاريخيًا متينًا للمطالبات المرتبطة بالإرث والهوية التاريخية لدول الخليج. ويستند هذا الأساس إلى حضور سكاني متواصل يمتد عبر أزمنة طويلة، ويتجاوز في عمقه الزمني كثيرًا من البنى الإدارية والإمبراطورية التي استندت إليها قوى سياسية متعاقبة في المنطقة. أما الدلالة **الثانية**، والأكثر أهمية من الناحية المنهجية، فتتمثل في أن طبيعة السيادة في الخليج قبل العصر الحديث لا تسمح بإسقاط مفاهيم الحيازة التاريخية أو النفوذ الإمبراطوري بصورة مباشرة على مفاهيم السيادة القانونية المعاصرة. فبوسع المؤرخ أن يثبت استمرارية جماعة سكانية عبر الزمن، أو أن يبين الطابع المتغير لسلطة سياسية معينة، من دون أن يؤدي ذلك تلقائيًا إلى حسم نزاع يتعلق بسيادة الدول في العصر الحديث. ومن هنا، لا تكمن القيمة الأساسية للسجل التاريخي في الفصل في المنازعات السياسية أو القانونية الراهنة، بل في توفير إطار معرفي أكثر دقة وانضباطًا لفهمها وتقييم الحجج المطروحة بشأنها في ضوء الأدلة المتاحة.

ومن هذا المنطلق أُعدّت هذه الدراسة استنادًا إلى أفضل ما توفر من مصادر أولية وأدبيات أكاديمية متخصصة، بهدف تقديم قراءة تاريخية رصينة لاسم مضيق هرمز وأرضه وسكانه. وقد سعت، في جميع مراحلها، إلى التمييز بدقة بين ما تسمح الأدلة التاريخية بإثباته، وما يبقى مفتوحًا أمام التأويل والنقاش العلمي، التزامًا بالحدود التي تفرضها المصادر ذاتها وبالمقتضيات المنهجية للبحث التاريخي الرصين.

الخاتمة :ماذا يكشف المضيق؟

تقود الأدلة المتراكمة عبر خمسة آلاف عام إلى استنتاج رئيسي واحد. فلم يكن مضيق هرمز، بأي معنى سكاني ذي دلالة، حدًا فاصلًا بين عالم عربي وآخر فارسي. فقد ظل السكان المستقرون على ضفتيه عربًا على امتداد التاريخ المدوّن، بينما تمثل الحضور الفارسي، حيثما وُجد، في سلطة إدارية وعسكرية ارتبطت بقوة المركز السياسي واتساع نفوذه، وتراجعت أو انحسرت مع ضعفه. ويختزل اسم المضيق، في لفظة واحدة، طبقات هذا التاريخ المتعاقبة. فجذوره تعود إلى تقليد ديني زرادشتي ارتبط بعالم الإمبراطوريات القديمة، غير أن استمراره عبر القرون ارتبط باللغة اليومية التي تداولها مزارعو النخيل والصيادون العرب، والذين أعادوا تأويل الاسم بما ينسجم مع بيئتهم المحلية، بوصفه ممرًا تحفه بساتين النخيل.

أما معركة ذات السلاسل، إذا وُضعت في موضعها الصحيح من السياق التاريخي، فلم تكن لحظة ميلاد اسم المضيق، بل مثلت اللحظة التي انحسر فيها الحضور العسكري الفارسي لتبرز من جديد القاعدة السكانية العربية التي استندت إليها المنطقة عبر تاريخها الطويل. وتؤكد الشواهد الحية التي ما تزال قائمة، من اللغة الكمزارية إلى قبائل الهولة والشحوح في مسندم، ما تثبته المصادر التاريخية والوثائقية: أن هذا الممر المائي، الذي يحمل اسمًا تعود جذوره إلى تقليد ديني فارسي قديم، ظل عربيًا في جوهره البشري على امتداد التاريخ المدوّن. ومن هذا المنظور، لا يبدو التقسيم القومي الصارم الذي يُنظر من خلاله إلى المضيق اليوم امتدادًا للقاعدة التاريخية التي حكمت المنطقة عبر العصور، بقدر ما يمثل استثناءً متأخرًا في مسار أطول اتسم بالتواصل والتداخل والتفاعل أكثر مما اتسم بالانفصال.

الملحق :التسلسل الزمني الموحَّد

يوحد الجدول الآتي أبرز الأحداث والمحطات التي ناقشتها هذه الدراسة، مقدمًا في تسلسل زمني واحد الخيوط الرئيسة للتحليل، بما في ذلك تطور اسم المضيق، والتحولات السكانية، والتطورات السياسية والعسكرية المرتبطة به. وقد أُعد بوصفه مرجعًا موجزًا ومكمّلًا للتحليل التاريخي الوارد أعلاه.

الجدول (5): التسلسل الزمني الشامل لتاريخ مضيق هرمز.

التاريخ	الحدث
حوالي ٢٣٠٠ ق. م	ربطت التجارة البحرية في العصر البرونزي بلاد الرافدين، عبر دلمون ومجان، بوادي السند؛ وكانت السواحل العربية آنذاك مأهولة بالسكان وذات نشاط اقتصادي وإنتاجي قائم بالفعل.
٣٢٥ ق. م	سجّل نيارخوس، قائد الأسطول التابع للإسكندر الأكبر، إقليم هارموزيا (Harmozeia) عند مصب نهر أناميس (ميناب)، وهو أقدم توثيق معروف لاسم المنطقة.
حوالي ١٥٠م	سجّل بطليموس مدينة هارموزا (Harmouza) ورأس هارموزون، مؤكّدًا وجود هذا الاسم الجغرافي قبل قيام الدولة الساسانية بعدة قرون.
حوالي ٢٤٠م	أخضع أردشير الأول شرق الجزيرة العربية وألحقها بإقليم مزون الساساني، الذي مثل في المقام الأول وجودًا إداريًا وعسكريًا قائمًا على الحاميات.
٣٢٥م	رحّل شابور الثاني قبائل عربية عبر الخليج وشيد خندق سابور؛ وتمثل هذه التهجيرات دليلًا غير مباشر على الوجود الديموغرافي العربي الذي سعت السلطة الساسانية إلى إعادة توزيعه.
أبريل ٦٣٣م	معركة ذات السلاسل: هزم خالد بن الوليد المرزبان هرمز وقتله، فاتحًا الطريق أمام التقدم نحو العراق.
حوالي ٦٥٠م	طرد أزد عُمان الحاميات الساسانية؛ وكان ما سقط آنذاك هو الجهاز الإداري والعسكري الفارسي، لا سكانًا فرسًا مستقرين في المنطقة.
حوالي ١٠٦٠م	أسس محمد درمكة، المنحدر من أصول عربية عُمانية، مملكة هرمز على الساحل الإيراني.
١٣٠١م	نقل بهاء الدين عيّاض العاصمة إلى جزيرة جرون؛ لتتحول هرمز الجديدة إلى أغنى مركز تجاري في الخليج.
١٥١٥م	أخضع أفونسو دي ألبوكيرك هرمز للسيطرة البرتغالية، وحوّلها إلى دولة تابعة للتاج البرتغالي.
١٦٢٢م	استولى تحالف صفوي–إنجليزي على هرمز، وأعيد توجيه الحركة التجارية إلى الميناء الذي أصبح يُعرف باسم بندر عباس.
١٧٧٩-١٨٨٧م	حكم القواسم ميناء بندر لنجة على الساحل الإيراني، فيما حصلت عُمان على حق إدارة بندر عباس وجزيرة قشم بموجب عقد إيجار من الدولة القاجارية.
١٩٢٥م	ضمّ رضا شاه إمارة المحمرة، وأعاد تسمية عربستان باسم خوزستان.
١٩٧١م	احتلت إيران جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا تزال القضية دون تسوية نهائية حتى اليوم.

المراجع

Al-Mazrouei, Noura S. The UAE and Saudi Arabia: Border Disputes and International Relations in the Gulf. London: I.B. Tauris, 2016. Available on: https://www.bloomsbury.com/uk/uae-and-saudi-arabia-9781784533236/

Al-Tabari, Abu Jaʿfar Muhammad b. Jarir. The History of al-Tabari, vol. XI: The Challenge to the Empires. Translated by Khalid Yahya Blankinship. Albany: SUNY Press, 1993. Available on: https://www.kalamullah.com/Books/The%20History%20Of%20Tabari/Tabari_Volume_11.pdf

Alam, Houshang. "DATE PALM." Encyclopaedia Iranica. Published December 15, 1994. https://doi.org/10.1163/2330-4804_EIRO_COM_8159

Anonby, Erik J. “Kumzari.” Journal of the International Phonetic Association 41, no. 3 (2011): 375–380. Cambridge University Press. DOI: 10.1017/S0025100311000314.

Arrian. Indica (Anabasis Alexandri, Book VIII). Translated by E. Iliff Robson. Loeb Classical Library. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1933. Available on: https://sourcebooks.web.fordham.edu/ancient/arrian-bookVIII-India.asp

Aubin, Jean. “Le royaume d’Ormuz au début du XVe siècle.” Mare Luso-Indicum 2 (1973): 77–179.

Bosworth, C. E. “Iran and the Arabs before Islam.” In The Cambridge History of Iran, vol. 3(1), edited by E. Yarshater, 593–612. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Boyce, Mary. "AHURA MAZDĀ." Encyclopaedia Iranica. Published December 15, 1984. https://doi.org/10.1163/2330-4804_EIRO_COM_4968

Brunner, Christopher J.. "IRAN v. PEOPLES OF IRAN (2) Pre-Islamic." Encyclopaedia Iranica. Published December 15, 2004. https://www.iranicaonline.org/articles/iran-v2-peoples-pre-islamic/

Burrowes, Robert. *The Imamate Tradition of Oman, (Cambridge Middle East Library.)*, by John C. Wilkinson. *Middle East Studies Association Bulletin* 22, no. 2 (1988): 245–47. http://www.jstor.org/stable/23060684.

Carter, Robert. “The History and Prehistory of Pearling in the Persian Gulf.” Journal of the Economic and Social History of the Orient 48, no. 2 (2005): 139–209.

Daryaee, Touraj. “T. Daryaee, ‘The Sasanian ‘Mare Nostrum’: The Persian Gulf’ International Journal of the Society of Iranian Archaeologists 2(3), 2016, 40-46.,” n.d.

Daryaee, Touraj. “The Persian Gulf in Late Antiquity: The Sasanian Era (200–700 C.E.).” In The Persian Gulf in History, edited by Lawrence G. Potter, 57–70. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Daryaee, Touraj. “The Persian Gulf Trade in Late Antiquity.” Journal of World History 14, no. 1 (2003): 1–16. Available on: https://www.iranchamber.com/history/articles/persian_gulf_trade_late_antiquity.php

Daryaee, Touraj. Šahrestānīhā ī Ērānšahr: A Middle Persian Text on Late Antique Geography, Epic, and History. Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2002.

Floor, Willem M.. "HORMUZ ii. Islamic Period." Encyclopaedia Iranica. Published December 15, 2004. https://www.iranicaonline.org/articles/hormuz-ii/

Floor, Willem. The Persian Gulf: The Hula Arabs of the Shibkuh Coast of Iran. Washington, D.C.: Mage Publishers, 2014.

Floor, Willem. The Persian Gulf: The Rise and Fall of Bandar-e Lengeh, the Distribution Center for the Arabian Coast, 1750–1930. Washington, D.C.: Mage Publishers, 2010.

Floor, Willem. The Persian Gulf: The Rise of the Gulf Arabs, the Politics of Trade on the Persian Littoral, 1747–1792. Washington, D.C.: Mage Publishers, 2007.

Ibrahim M. Fred M. Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton: Princeton University Press, 1981). Pp. xviii + 489. *International Journal of Middle East Studies*. 1983;15(4):577-579. doi:10.1017/S0020743800051588

Kauz, Ralph, and Roderich Ptak. “Hormuz in Yuan and Ming Sources.” *Bulletin de l’École Française d’Extrême-Orient* 88 (2001): 27–75. http://www.jstor.org/stable/43731513.

Kennet, Derek. “The decline of eastern Arabia in the Sasanian period.” Arabian Archaeology and Epigraphy 18, no. 1 (2007): 86–122. Wiley.

Mattair, Thomas R. The Three Occupied UAE Islands: The Tunbs and Abu Musa. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.

Munt, Thomas Henry Robert (2017) Oman and late Sasanian imperialism. Arabian archaeology and epigraphy. pp. 264-284. ISSN: 0905-7196

Nöldeke, Theodor. Geschichte der Perser und Araber zur Zeit der Sasaniden. Leiden: Brill, 1879.

Potter, Lawrence G., ed. The Persian Gulf in History. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Potts, D. T. The Arabian Gulf in Antiquity. 2 vols. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Potts, Daniel Thomas. "ARABIA ii. The Sasanians and Arabia." Encyclopaedia Iranica. Published March 6, 2012. https://www.iranicaonline.org/articles/arabia-ii-sasanians-and-arabia/

Potts, Daniel Thomas. "HORMUZ i. PRE-ISLAMIC PERIOD." Encyclopaedia Iranica. Published December 15, 2004. https://www.iranicaonline.org/articles/hormuz-i/

Schiettecatte, Jérémie. “2009 - L’Arabie à La Veille De l’Islam. Un Bilan Clinique. Actes De La Table Ronde Tenue Au Collège De France (Paris), Les 28 Et 29 Août 2006,” 2009.

Schofield, Richard. “Border Disputes in the Gulf: Past, Present, and Future.” In The Persian Gulf at the Millennium, edited by Gary G. Sick and Lawrence G. Potter. New York: St. Martin’s Press, 1997. Available on: https://catalogue.nla.gov.au/catalog/142815

Teixeira, Pedro. The Travels of Pedro Teixeira; with his ‘Kings of Harmuz,’ and Extracts from his ‘Kings of Persia.’ Translated by W. F. Sinclair and D. Ferguson. London: Hakluyt Society, 1902.

van der Wal Anonby, Christina A. A Grammar of Kumzari: A Mixed Perso-Arabian Language of Oman. PhD thesis, Leiden University, 2015. Available on: https://scholarlypublications.universiteitleiden.nl/handle/1887/32793

Whitehouse, David, and Andrew Williamson. “Sasanian Maritime Trade.” Iran 11 (1973): 29–49. Available on: https://archive.org/details/whitehouse-williamson-1973-sasanian-maritime-trade

Williams, Alan. The Zoroastrian Myth of Migration from Iran and Settlement in the Indian Diaspora. Leiden: Brill, 2009.